

Distr.
GENERAL

S/26777
22 November 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام بشأن عملية إعادة التقييم الشاملة التي يجريها مجلس الأمن لعملية الأمم المتحدة في قبرص

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير استجابة لطلب مجلس الأمن الوارد في قراره ٨٣١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣. وقد اشتمل ذلك القرار على ما يلي:

"٧ - يقرر أن يجري عملية إعادة تقييم شاملة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص وقت النظر في ولاية القوة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بما في ذلك ما للتقدم المحرز في تدابير بناء الثقة ونحو التوصل الى تسوية سياسية، من آثار على مستقبل القوة؛

"٨ - يطلب الى الأمين العام أن يقدم، قبل بدء عملية إعادة التقييم تلك بشهر، تقريراً يشمل جميع جوانب هذه الحالة، بما في ذلك تدابير بناء الثقة، والتقدم المحرز في المفاوضات السياسية والخطوات التدريجية الممكنة نحو إنشاء قوة مراقبة وذلك استناداً الى الاقتراح الوارد في الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام (S/25492) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٣."

٢ - وفي الفقرتين ٢٠ و ٢١ من تقرير المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (S/26438) المتعلق بمهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها في قبرص، أوضحت، في جملة أمور، كيف سأصرف في الأشهر اللاحقة فيما يتعلق بمجموعة تدابير بناء الثقة المتصلة بالاتفاق الشامل المتعلق بفاروشا ومطار نيقوسيا، الدولي، بما في ذلك التصرف من خلال ايفاد فريقين من الخبراء الى الجزيرة. وتابعت القول بأنني:

"سوف أنقل الى مجلس الأمن نتيجة الجهود التي سأبذلها خلال الشهرين القادمين، بما في ذلك نتائج أعمال الفريقين وذلك في التقرير الذي طلب الى المجلس في قراره ٨٣١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، تقديمه في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر" (الفقرة ٢٢).

وفي رسالة مؤرخة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (S/26475)، أبلغني رئيس مجلس الأمن بأن أعضاء المجلس أيدوا كل التأييد التقرير المذكور أعلاه.

٣ - ويذكر مجلس الأمن أيضا أن الجمعية العامة أكدت من جديد في قرارها ٢٣٦/٤٧ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ دور الجمعية العامة كما هو محدد في المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة بصفتها الجهاز الذي ينظر في ميزانية المنظمة ويعتمدها، فضلا عن قسمة نفقاتها على الدول الأعضاء. وأيد القرار ذاته الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ (A/47/1004) وأثارت اللجنة عددا من الأسئلة المتعلقة بميزانية القوة وإدارتها وأدرجت الفقرة التالية:

"واللجنة تلاحظ أن مجلس الأمن قد قرر، في قراره ٨٣١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، إجراء عملية إعادة تقييم شاملة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص وقت النظر في ولاية القوة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. واللجنة تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بعد إعادة التقييم، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن الجوانب الإدارية والمالية للقرارات لما يتخذه مجلس الأمن من قرارات" (الفقرة ١٠).

وتأسيسا على ذلك، سأقدم تقريرا إلى الجمعية العامة متى فرغ مجلس الأمن من إعادة التقييم الشامل للقوة.

٤ - وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٨٣١ (١٩٩٣)، فإن التقرير المعتاد الذي يقدم كل ستة أشهر فيما يتعلق بتجديد مجلس الأمن لولاية عملية الأمم المتحدة في قبرص قد أدرج في هذا التقرير. ورغم أن الولاية الحالية تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، فإن الإحصاءات المدرجة في هذا التقرير كإحصاءات حديثة تعتبر صالحة حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

٥ - وينقسم هذا التقرير إلى الأجزاء الثلاثة التالية:

(أ) الجزء الأول: لمحة عامة عن عملية الأمم المتحدة في قبرص تبين مهام قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص كما قررها مجلس الأمن؛ وقوام القوة وتنظيمها وانتشارها؛ وبعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام في قبرص؛ وتكاليف عملية الأمم المتحدة في قبرص وتمويلها؛

(ب) الجزء الثاني: تفاصيل العمليات التي جرت خلال فترة الولاية الحالية (١٦ حزيران/يونيه-١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣) بما في ذلك المحافظة على وقف إطلاق النار والوضع الراهن؛ وإعادة الأحوال الطبيعية والمهام الانسانية؛ واللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين؛

(ج) الجزء الثالث: الملاحظات.

أولا - لمحة عامة عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

ألف - ولاية القوة ومهامها

٦ - حدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص أصلا في قراره ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ بالعبارة التالية:

"أن تستخدم، بفرض الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أفضل جهودها لمنع نشوب القتال مرة أخرى وأن تسهم، عند الاقتضاء، في المحافظة على القانون والنظام وإعادةتهما إلى نصابهما وعودة الأحوال الطبيعية".

وقد أعاد المجلس تأكيد تلك الولاية مرارا كان آخرها في قراره ٨٣٩ (١٩٩٢) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٢. وفي أعقاب الأحداث التي وقعت في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ وما تلاها، اعتمد المجلس عددا من القرارات أثر بعضها في أداء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم لوظائفها واقتضت من القوة، في بعض الحالات، تأدية مهام معينة إضافية أو معدلة تتصل، على وجه الخصوص، بالحفاظ على وقف إطلاق النار^(١).

٧ - وتتكون وظائف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص عملا بولايتها، من شقين:

(أ) الحفاظ على الوضع العسكري الراهن ومنع تجدد القتال؛

(ب) القيام بأنشطة إنسانية واقتصادية لتشجيع عودة الأحوال الطبيعية.

١ - المحافظة على الوضع العسكري الراهن

٨ - ما برحت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، منذ آب/أغسطس ١٩٧٤، منتشرة بين خطوط وقف إطلاق النار بين قوات الحرس الوطني والقوات التركية وقوات القبارصة الأتراك. وتمتد هذه المنطقة التي تعرف باسم المنطقة العازلة، قرابة ١٨٠ كيلومترا عبر الجزيرة من جيب كوكينا وكاتو برغوس في الشمال الغربي إلى منطقة درينيا في الجنوب الشرقي. ويتراوح عرض المنطقة الواقعة بين الخطين بين ٧ كيلومترات وبضعة أمتار.

٩ - وتستند مهام قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص الى شروط وقف إطلاق النار التي دعا اليها مجلس الأمن في عام ١٩٧٤. وتمشيا مع هذه الشروط يتمثل موقف الأمم المتحدة في ضرورة بقاء القوتين المتصارعتين خلف خطوط وقف إطلاق النار الخاصة بكل منهما وعدم ممارسة أي منهما لأي سلطة أو ولاية فيما يجاوز خط وقف إطلاق النار الخاص به.

١٠ - وتعتبر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم الانتهاكات التالية بمثابة الفئات الرئيسية لانتهاكات وقف إطلاق النار:

(أ) أي تقدم للعناصر العسكرية من خط وقف إطلاق النار الخاص بها الى داخل المنطقة العازلة;

(ب) إطلاق أي نوع من الأسلحة أو المتفجرات دون إخطار مسبق على طول خطوط وقف إطلاق النار أو حتى مسافة ١٠٠٠ متر خلفها;

(ج) بناء مواقع عسكرية جديدة أو تعزيز المواقع الموجودة على بعد ٤٠٠ متر من خط وقف إطلاق النار المواجه;

(د) بناء مواقع عسكرية جديدة أو تعزيز المواقع الموجودة على بعد أكثر من ٤٠٠ متر من خط وقف إطلاق النار المواجه إذا رأت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم أن هذا يتعارض مع روح وقف إطلاق النار;

(هـ) قيام طائرات عسكرية أو مدنية بالتحليق فوق المنطقة العازلة أو تحليق طائرات عسكرية تابعة لأي من الجانبين على بعد ألف متر من المنطقة العازلة;

(و) نشر القوات وإجراء مناورات في منطقة تبعد عن خط وقف إطلاق النار التابع لها بأقل من ١٠٠٠ متر دون إخطار مسبق;

(ز) القيام بأعمال استغزازية بين الجانبين من قبيل إطلاق الشتائم أو الإيماءات البذيئة أو الرشق بالحجارة.

١١ - والالتزام الدقيق بالوضع العسكري الراهن في المنطقة العازلة وعلى طول خطوط وقف إطلاق النار عنصر أساسي في منع نشوب القتال مرة أخرى. وتحاول قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص

المحافظة على الوضع الراهن من خلال رصد خطوط وقف إطلاق النار والمنطقة العازلة والقيام بالرد السريع على أي انتهاك. وتحقيقا لهذه الغاية، تبتقي القوة تلك المنطقة تحت المراقبة الدائمة من ٢١ موقعا للمراقبة، ثلاثة منها للمراقبة طيلة ساعات النهار و ١٩ منها للمراقبة الدورية. وتستخدم جميع هذه المواقع لإيواء الأفراد العسكريين التابعين للقوة أثناء الليل. وتقوم القوة أيضا بمراقبة دورية من ١٠٨ نقاط مراقبة إضافية والاضطلاع بدوريات مستمرة بالمركبات أو على الأقدام أو بالطائرات؛ ومراقبة الامتداد البحري لخطوط وقف إطلاق النار؛ والتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها وضمان عودة الوضع الراهن؛ وتهدئة حالات التوتر ولا سيما من خلال الوزع الفوري للقوات والحفاظ على ارتباط مستمر واتصالات دائمة مع جميع مستويات قيادة القوات العسكرية في كلا الجانبين. وتراقب القوة أيضا الوضع الراهن في منطقة فاروشا المسورة وفي قرية ستروفيل التي تضم جالية قبرصية يونانية صغيرة تعزلها عن المنطقة الواقعة جنوب المنطقة العازلة منطقة قاعدة ديكيليا ذات السيادة.

١٢ - وليس هناك اتفاق رسمي بين القوة والجانبين بشأن الرسم الكامل لحدود المنطقة العازلة بالشكل الذي سجلته القوة ولا عن استخدام ومراقبة المنطقة العازلة. ونتيجة لذلك، تجد القوة نفسها في وضع تشرف فيه، باتفاق مرّن متبادل على خطين متنازع عليهما باستمرار لوقف إطلاق النار. ويواصل كلا الطرفين حتى اليوم محاولتهما لدفع خط وقف إطلاق النار الخاص بكل منهما قدما من خلال القيام بتحركات مستمرة الى الأمام داخل المنطقة العازلة. وفي مناخ عدم الثقة السائد، ربما تُفسر أية تحركات، حتى الصغيرة منها، التي يقوم بها أحد الجانبين بمثابة استفزاز وتسبب في رد فعل الجانب الآخر. ويتوجب على جنود القوة المنتشرين على طول المنطقة العازلة أن يكونوا على دراية تامة بسائر تفاصيل الترتيبات القائمة والمحافظة على المراقبة المستمرة وأن يكونوا على استعداد للقيام بأي رد فعل إذا ما اتخذت أية خطوة يمكن أن تفسر بمثابة انتهاك للوضع العسكري الراهن.

١٣ - وتواجه قوة الأمم المتحدة مئات من الحوادث كل عام (٧٩١ حادثة خلال الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٩٣). وعندما يشاهد وقوع انتهاكات، فإنها تعالج على الفور على المستوى المحلي. ويتوقف ما تقوم به القوة على طبيعة الانتهاك وربما يشتمل على إجراء تحقيق، ووزع جنود، واحتجاجات شفوية وكتابية، وإجراءات متابعة لضمان تصحيح الانتهاك أو ضمان عدم تكراره. وثمة عنصر أساسي لمنع حدوث تصعيدات خطيرة وهو البقاء على اتصال مستمر على جميع المستويات مع القوات من كلا الجانبين.

١٤ - وتزداد مهمة القوة تعقيدا في الأماكن التي تكون فيها خطوط وقف إطلاق النار متقاربة من بعضها بعضا ولا سيما في نيقوسيا وضواحيها. وكثيرا ما تحدث حالات توتر في الأماكن التي لا يتجاوز فيها عرض المنطقة العازلة سوى بضعة أمتار وتواجه فيها القوات المتنازعة بعضها بعضا عبر الطريق الضيق الذي تسلكه دوريات القوة. والجنود على كلا الجانبين ميالون للقيام بأعمال استفزازية متعمدة بما فيها

إطلاق الشتائم والتلويح بالسلاح والرشق بالحجارة والقيام بحركات بذيئة. وهذا يدعو إلى الرد بأفعال من نفس النوع ويمكن أن يتصاعد الموقف بسهولة إذا لم تتدخل القوة بسرعة لتهدئة التوترات والحفاظ على وجود فعلي إلى حين هدوء الانفعالات. وقد تسببت هذه الحوادث في السنوات الماضية، بالإضافة إلى حوادث أخرى من عدم الانضباط، في عدد من القتلى نتيجة لإطلاق النار.

١٥ - وقد سعت القوة لعدد من السنوات إلى إقناع الجانبين بسحب قواتهما إلى مسافة أكبر في المناطق التي لا تفصلهما فيها سوى أمتار. وفي أيار/مايو ١٩٨٩، نجحت القوة في التوصل إلى اتفاق بشأن إخلاء مواقع الجانبين من الأفراد وسحب قواتهما من مواقع مختارة في نيقوسيا (S/20663، الفقرة ١٤). وحث مجلس الأمن في قراره ٧٨٩ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ السلطات العسكرية لكلا الجانبين بالتعاون مع القوة لتوسيع نطاق اتفاق إخلاء المواقع لعام ١٩٨٩ لكي يشمل جميع أماكن المنطقة العازلة الواقعة تحت سيطرة الأمم المتحدة التي لا تفصلهما فيها سوى مسافة قريبة جدا. ولم تتكفل الجهود التي بذلتها القوة في هذا السياق بالنجاح. وقد أدرج هذا الاقتراح أيضا في مجموعة الاتفاق الشامل لتدابير بناء الثقة التي حث مجلس الأمن جميع الأطراف المعنية على تنفيذها.

١٦ - وبالإضافة إلى الإبقاء على الوضع العسكري الراهن، يجب على القوة أيضا أن تحافظ على سلامة المنطقة العازلة من دخولها أو ممارسة أنشطة فيها، بصورة غير مسموح بها، من قبل المدنيين. ونتيجة لهذا، أصبحت القوة تباشر من حين إلى آخر مهمة تهدئة الجماهير. وفي أغلب الأحيان تتحول المظاهرات المدنية بالقرب من خط وقف إطلاق النار على الجانب القبرصي اليوناني إلى محاولات فردية أو جماعية لدخول المنطقة العازلة بغرض معلن هو العبور إلى الجانب الآخر. واقتربت هذه المظاهرات في بعض الأحيان بأعمال عنف كبيرة من جانب المتظاهرين بما في ذلك الاعتداء على أفراد القوة وممتلكاتها. ورغم أن المسؤولية الرئيسية عن منع المتظاهرين من عبور خط وقف إطلاق النار تقع على عاتق سلطات الشرطة المدنية المعنية، فإن التجربة تبين ضرورة نشر جنود القوة وأفراد الشرطة المدنية التابعين لها بأعداد كبيرة لمنع المتظاهرين من دخول المنطقة العازلة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الشرطة المدنية التابعة للقوة، كل عام، بالتحقيق في مئات الحوادث الأخرى التي تقع في المنطقة العازلة (٢٤٩ حادثة خلال الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٩٢)، مثل الدخول غير المأذون به للمدنيين، وحوادث المرور، والحرائق، والسرقه، وإطلاق النار، والصيد بالأسلحة النارية، وإلقاء القمامة وغير ذلك من الأنشطة غير المسموح بها.

٢ - الأنشطة الاقتصادية والإنسانية

١٧ - تتمثل المهمة الثانية الموكولة إلى القوة من قِبَل مجلس الأمن في التشجيع على عودة الأحوال الطبيعية إلى نصابها. وتحقيقا لهذه الغاية، تضطلع القوة بعدد من الأنشطة الاقتصادية والإنسانية. وتتصل

الأنشطة الاقتصادية الى حد كبير بالزراعة والصناعة داخل المنطقة العازلة وبالمناخ العامة التي تمر عبر المنطقة العازلة. أما الأنشطة الإنسانية فتعنى بدرجة كبيرة بالقبارصة اليونانيين والأتراك الذين يعيشون في الجالية الأخرى.

١٨ - وتغطي المنطقة العازلة حوالي ٣ في المائة من الجزيرة وتشمل بعضا من أخصب الأراضي الزراعية. وبغية التشجيع على العودة الى الأحوال الطبيعية، تشجع القوة وتسهل الزراعة وسائر الأنشطة الاقتصادية في المنطقة العازلة. والزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى في المنطقة العازلة مسموح بها شريطة أن يتم إثبات الملكية وأن لا تشكل الأنشطة تهديدا أمنيا لأي من الجانبين أو للقوة. وتصدر تصاريح الزراعة للملاك الذين يثبتون ملكيتهم للأراضي الذين تتألف الغالبية العظمى منهم من القبارصة اليونانيين. وبفضل السياسة النشطة للقوة، باتت الزراعة تشمل معظم الأراضي المتاحة تقريبا. ورسمت القوة خطوط أمن زراعية لا يجوز بمقتضاها لأفراد إحدى الطائفتين ممارسة الزراعة في أرض تبعد أقل من ٤٠٠ متر من خط وقف إطلاق النار الخاص بالجانب الآخر. وتبقي القوة المنطقة الزراعية تحت المراقبة المستمرة من مواقع المراقبة أو عن طريق الدوريات. ويوجد أيضا في المنطقة العازلة عدد من الصناعات والمناجم ومقالع الأحجار التي أعيد تشغيلها بدعم من القوة والدوريات المتوالية.

١٩ - وثمة مهمة رئيسية أخرى للقوة تتعلق بالمناخ العامة، ولا سيما في قطاعي المياه والكهرباء بالفي أهمية. ويحصل الجزء الشمالي من الجزيرة على احتياجاته من الطاقة الكهربائية من الجزء الجنوبي بالرغم من أن جزءا كبيرا من محطة التوليد الموجودة في الشمال أضحي في مرحلة متقدمة من البناء. ومصادر المياه التي تنبع على أحد الجانبين تمر عبر خطوط وقف إطلاق النار وأحيانا ترتد عابرة المنطقة العازلة جيئة وذهابا. لذلك تتحمل القوة مسؤولية رئيسية عن القيام بدوريات لمراقبة خطوط الطاقة الكهربائية ومواسير المياه، وعن المساعدة في صيانتها وفي حل المنازعات المتعلقة بتوزيع المياه أو تخصيص الكهرباء، وعن توفير الاتصال بين السلطات المعنية من الجانبين.

٢٠ - وتقوم الدوريات العسكرية ودوريات المرافقة التابعة للقوة وللشرطة المدنية التابعة للقوة أيضا بأعمال السلامة والصحة العامة في المنطقة العازلة وتدعمها من خلال القيام بأنشطة مثل مراقبة الملايا ومنع الأشكال غير المسموح بها من تصريف القمامة ومياه المجاري، وتقوم أيضا بمكافحة الحرائق وإصدار تصاريح للحراق.

٢١ - وتقوم القوة بتنفيذ مهام رئيسية تتعلق برعاية ورفاهية القبارصة اليونانيين والموارنة الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة، وتقوم بزيارات منتظمة للقبارصة الأتراك الذين يقيمون في الجزء الجنوبي. وتوفر القوة كذلك الدعم لعمليات الإغاثة التي ينسقها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وتقوم

بمهام معينة كانت لجنة الصليب الأحمر الدولية قد أحالتها إليها وقت انسحاب وفدها من قبرص في حزيران/يونيه ١٩٧٧^(٣).

٢٢ - والأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها القوة أداء لمهامها الإنسانية كثيرة. ففي الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٢ إلى أيار/مايو ١٩٩٢ تم نقل سبعة أشخاص بصفة دائمة و ٣٢٩ شخصا بصفة مؤقتة عبر المنطقة العازلة؛ وتم ترتيب لقاءات بين أفراد الأسر المشتتة في فندق قصر ليدرا في المنطقة العازلة في نيقوسيا؛ وشُغرت أسبوعيا عمليات توريد الأغذية والأدوية والملابس والوقود للتقارب اليونانيين الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة؛ وجرى ترتيب نقل المرضى في الجزء الشمالي إلى المستشفيات في الجزء الجنوبي ٢٢١ مرة؛ وتم ترتيب زيارات للمسجونين من قبل ذوي قرباهم ممن يعيشون في الجانب الآخر.

٢٣ - ودأب الأمين العام في السنوات الأخيرة على الإشارة في تقاريره المتتالية إلى استصواب تعاون الجانبين مع بعضهما بعضا بشكل مباشر في المجال الإنساني عوضا عن الاتكال على القوة للعمل كوسيط بينهما. وقد أحرز تقدم طفيف في هذا المجال بعد القيام في تموز/يوليه ١٩٩٣ بإنشاء نقطة تبادل إنسانية تابعة للقوة في فندق قصر ليدرا في نيقوسيا. ويتبادل الجانبان هناك بصورة مباشرة النقود وشيكات المعاشات التقاعدية والأدوية وطلبات الحصول على التأشيرات الأجنبية فأنتهت بذلك الممارسة السابقة التي كانت تقوم بها القوة في إيصال هذه المواد عبر المنطقة العازلة. وأدى هذا التطور الإيجابي إلى تخفيض الطلب على القوة خلال فترة من القيود المفروضة على اليد العاملة وحسّن في الوقت نفسه من الاتصالات فيما بين الطائفتين.

٢٤ - ويتضح مما سبق أن الولاية التي أناطها مجلس الأمن بالقوة ما تزال على حالها منذ الاستعراض الأخير الشامل للقوة الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، كما ظلت، بصفة أساسية، مهام القوة المستمدة من تلك الولاية على حالها.

باء - قوام القوة وتنظيمها ووزعها

١ - القوام والتنظيم

٢٥ - تتألف العناصر التشغيلية للقوة من مقر للقيادة، وسرية شرطة عسكرية، وقدرة طيران، وثلاث كتائب كل منها مسؤول عن قطاع معين من المنطقة العازلة. والكتائب الثلاثة المنتشرة من الغرب إلى الشرق أسهمت بها الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والنمسا. وتُظهر الخريطة

المرافقة هذا الوزع. ومن المتوقع وزع وحدة قيادة عسكرية بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ لتوفير الدعم الإداري والعسكري اللازم لمنطقة الأمم المتحدة المشمولة بالحماية التي يوجد فيها مقر القوة. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع موظف مدني دولي من الأمم المتحدة بمسؤولية توجيه شتى المهام في مقر قيادة القوة. وأضحى يقوم بعد مغادرة مفرزة الدعم التابعة للمملكة المتحدة بمهام الدعم على نطاق القوة. وختاماً يقوم أفراد معينون محلياً بالعمل في مقر القوة وبمقر قيادة القطاعات ومعسكرات السرايا.

٢٦ - ويبين الجدول التالي تكوين القوة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣:

الأفراد العسكريون

الأرجنتين	مقر القوة	٥	
	كتيبة مشاة	٣٦٤	
	عنصر الشرطة العسكرية	٦	٢٧٥
النمسا	مقر القوة	٦	
	كتيبة المشاة النمساوية التابعة للأمم المتحدة	٣٣٦	
	مراقبون عسكريون	٤	
	عنصر الشرطة العسكرية	٨	٢٥٤
كندا	مقر القوة	٦	٦
الدانمرك	مقر القوة	١	١
فنلندا	مقر القوة	١	١
هنغاريا	مراقبون عسكريون	٤	٤
ايرلندا	مقر القوة	٦	
	مراقبون عسكريون	٤	
	عنصر الشرطة العسكرية	٢	١٢

٩	مقر القوة	المملكة المتحدة
١٩	وحدة الطيران العسكري	لبريطانيا العظمى
٤	عنصر الشرطة العسكرية	وايرلندا الشمالية
٣٧٧	كتية المشاة	
٤١٥	مفرزة الإمدادات	
٦		
١ ١٦٨	مجموع الأفراد العسكريين	

أفراد الشرطة المدنية

٢٠	استراليا
١٥	أيرلندا
٣٥	مجموع أفراد الشرطة المدنية ^(أ)
١ ٢٠٣	مجموع أفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص

(أ) سيستخدم اثنان من أفراد الشرطة المدنية في مقر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص.

هذه القوة التي يبلغ عددها ١ ٢٠٣ أفراد هي أقل بـ ١٢٠ فردا من القوة التي أذن بها مؤخرا لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص البالغ قوامها ٣٢٢^(ب). ويتألف النقص من أفراد مخصصين لسرية السيارات المدرعة التي لم تتشكل بعد، و ١٩ عضوا في وحدة قيادة المعسكرات، يحلون محل عناصر فوج الدعم السابق، و ٤ أفراد من الشرطة العسكرية الكندية من المقرر وصولهم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وتخفيض ٢ وظائف من وظائف الشرطة المدنية. ويقابل المجموع الحالي ١ ٢٠٣ فردا ما مجموعه ١ ٢٢٢ فردا في نهاية عام ١٩٩٠ و ٢٠٧٨ في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

٢٧ - تقوم قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص بوزع قوتها المتأهبة في نقاط المراقبة وفي الدوريات الراجلة ودوريات المركبات بين نقاط المراقبة، لاسيما حيث لا تكون هذه النقاط على مرأى من النقاط الأخرى. أما احتياطي القوة البالغ ٥٥ فردا فمأخوذ من الوحدات الأمامية الثلاث، ويتمركز بصورة

دائمة في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة. وسيكون لديه ست من ناقلات MOWAG المدرعة للجنود، قدمتها الأرجنتين. وتقدم كل من الكتيبتين الأرجنتينيتين والنمساوية فصيلتين إضافيتين، إحداهما جاهزة للتحرك بعد مهلة ساعتين والأخرى بعد مهلة ست ساعات. وتقدم الكتيبة البريطانية فصيلة واحدة فقط، مستعدة للتحرك بعد مهلة ساعتين. ومن حيث القدرة على الحركة والاستعداد، لا يضارع هذا احتياطي القوة الذي كان متاحا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. وقد تألف ذلك الاحتياطي من سرية من سيارات الاستطلاع "فيريت" يزيد طاقمها على ١٠٠ رجل و ٥ فصائل لكل منها جاهزة للتحرك بعد مهلة ساعتين. وتقدم وحدتا الشرطة المدنية التابعتان للأمم المتحدة دعما لجميع القطاعات الثلاث.

٢٨ - ويجري تعزيز هذه القوات بعناصر للدعم داخل كل وحدة وإدارة مدنية تتحمل المسؤولية عن تقديم دعم الخط الثاني للقوة عقب انسحاب فوج الدعم التابع للمملكة المتحدة. ويتألف الدعم السوقي للقوة من فرع للسوقيات وشؤون الأفراد في المقر يوجد فيه تسعة موظفين عسكريين يتحملون، بالاشتراك مع الإدارة المدنية، مسؤولية التنسيق والتوحيد، على صعيد القوة، للاحتياجات من السلع والخدمات والمعدات. أما موظفو الدعم المدنيون فقد حلوا محل العناصر التالية من فوج الدعم السابق: مفرزة الهندسة وسرية الإشارة وسرية النقل والورشات الكهربائية والميكانيكية وطاقم طعام الضباط. وهذه العناصر التي كانت تقدم الخدمة لمقر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص سوف يعاد تشكيلها بوصفها قيادة المعسكرات.

٢٩ - لقد انتهى العمل بالترتيبات القديمة لتقاسم التكلفة بين الأمم المتحدة والمملكة المتحدة. أما حجم الدعم السوقي المتاح من خلال مناطق القواعد ذات السيادة التابعة للمملكة المتحدة وفقا لمذكرة التفاهم السابقة بين المملكة المتحدة والأمم المتحدة فقد قلص. وتمخضت عن هذه التطورات زيادة ملحوظة في عبء العمل الواقع على الإدارة المدنية في مجال المشتريات، وتقوم البعثة الآن بإدخال العمل بالبرامجيات القياسية لمشتريات الأمم المتحدة بهدف تبسيط الإجراءات والتقليل إلى الحد الأدنى من عدد الموظفين الإضافيين اللازمين. ومما له أهمية خاصة صيانة مسار الدوريات في المنطقة العازلة، والنفقات الدورية والقوة، وإعادة تموين نقاط المراقبة، وسلامة القوات التي تستعمل هذا المسار، وهو ما كان ينفذه سابقا مهندسو القوة الملكية البريطانية. وتجري دراسة الأساليب البديلة للمحافظة على هذا المسار.

٣٠ - يقدم المساعدة لقائد القوة، على النحو المعتاد في عمليات حفظ السلم، مستشار كبير وناطق باسمه يقدمان له المشورة، كل في اختصاصه، بشأن السياسات والإجراءات ذات الطبيعة السياسية المتعلقة بمسؤوليات القوة وبشأن المسائل المتصلة بالعلاقات مع الصحافة. ومنذ إلغاء وظيفة مسؤول الصحافة والمعلومات العسكرية، يعمل الناطق بوصفه نقطة الاتصال الوحيدة للقوة مع وسائط الإعلام كما يؤدي مهام سياسية على مستوى العمل كان يضطلع بها سابقا شاغل وظيفة ضابط للشؤون السياسية الملقاة. أما

الخدمات التي يقدمها المستشار الكبير والناطق فيشارك فيها نائب الممثل الخاص للأمين العام الذي يتود في قبرص مهمة الأمين العام للمساعي الحميدة.

٢ - نتائج التخفيض في قوام القوة

٣١ - تعرضت القوة، في الأشهر الـ ١٢ الماضية، الى تخفيضات شديدة في قوامها. كما حدثت تغييرات هامة مماثلة في هيكلها ووزعها، وكذلك في تكوين وحدات قومياتها.

٣٢ - وقد أشرت في تقريرى المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٣ (S/25492)، الى أن سلفى وأنا تنبأنا أنه، ما لم يتخذ مجلس الأمن قرارا بتحويل تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص الى النظام الذي أصبح معيارا بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلم منذ إقراره في عام ١٩٧٣، فإن العبء المالي الذي يطلب الى البلدان المساهمة تحمله سوف يفضي في نهاية المطاف الى انهيار القوة. وقد شهدت فترة الأشهر الستة الماضية انسحاب الكتيبة الدانمركية بكاملها و ١٩٨ فردا من المملكة المتحدة، و ٦٣ فردا من النمسا و ٦١ فردا من كندا. فانخفض قوام قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص من ٢ ١٤١ فردا في أيار/مايو ١٩٩٢ الى ١ ٥٠٨ أفراد في آذار/مارس ١٩٩٣. وقد أدت هذه التخفيضات، في رأي قائد القوة، إلى إضعاف قدرة القوة على الاضطلاع بولايتها. ومع ذلك، فقد وجهته الى استيعاب آثار ذلك قدر المستطاع وإلى بذل قصارى جهده للاحتفاظ بالسيطرة الفعالة على المنطقة العازلة والاضطلاع بالمهام الانسانية للقوة.

٣٣ - وكان هناك توقع بحدوث مزيد من الانسحابات: (أ) فبحلول منتصف عام ١٩٩٣ انسحبت الكتيبة الكندية بأكملها (مما يستدعي إعادة تنظيم الكتائب المتبقية من النمسا والمملكة المتحدة في قطاعين)؛ (ب) بحلول نهاية عام ١٩٩٣، ينسحب ١٧٦ فردا من فوج الدعم التابع للمملكة المتحدة؛ (ج) سينسحب أفراد الشرطة المدنية السويدية الـ ١٨؛ و (د) ستخفض الوحدة الفنلندية من ٧ أفراد الى فرد واحد. وقد أبلغ المجلس بأنه ما لم يتم إصلاح الحالة فستصبح القوة غير قابلة للاستمرار.

٣٤ - وفي هذه الظروف، شددت على الحاجة الى أن تحتفظ قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص بقطاعات/كتائب على خطوط ثلاثة إذا كان لا بد من حصول القوة على قدرة على الاضطلاع بولايتها. كذلك أشاطر قائد القوة في تقييمه بأن القوة تحتاج الى قدرة وحدة مدرعة في حالات التوتر لإظهار الحزم حين الاقتضاء وللتمكن من استعمال الاحتياطي المدرع للاستطلاع أو مراقبة التجمعات أو إنقاذ الأفراد.

٣٥ - على أنه لن يتحقق الأمل في اجتذاب جهة رئيسية جديدة تساهم بقوات في هذه القوة ما لم يتم تغيير نظام التمويل الطوعي لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص بحيث يحل محله ترتيب أكثر

إنصافا وما لم يقبل المجلس التمويل على أساس الأنصبة المقررة. وأكدت للمجلس أن المسألة الحقيقية المعروضة عليه هي اتخاذ القرار اللازم فيما يتعلق بتمويل القوة أو السماح للقوة بالاضمحلال إلى أن يصبح وجودها رمزيا.

٣٦ - وفي منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٣، انسحبت الكتيبة الكندية على النحو المقرر. وتبعاً لذلك، انخفض قوام القوة مؤقتاً إلى ما يقارب ١٠٠٠ فرد. وقد نفذ قائد القوة خطة مؤقتة للطوارئ، فأعاد تنظيم القوة مؤقتاً وجعلها في قطاعين، غطتهما الكتيبة النمساوية وكتائب المملكة المتحدة. غير أن ذلك لم يستمر طويلاً. فقد أيد مجلس الأمن، بقراره ٨٣١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، نظام تمويل القوة على أساس مزيج من الأنصبة المقررة والتبرعات المقطوع التعهد بدفعها. وقد رحبت بذلك القرار، وتبعه عرض من حكومة الأرجنتين بتقديم كتيبة مقاتلة. وبذلك أعيد وزع القوى، اعتباراً من ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ إلى ثلاثة قطاعات/كتائب مقاتلة، أي إلى الوزع المعاد تشكيله والموصى به في تقرير المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٣ والذي أيدته قرار مجلس الأمن ٨٣١ (١٩٩٣). وبوصول المراقبين العسكريين الـ ١٧، استقر قوام القوة ككل على ١٢٠٣ أفراد.

٣٧ - وفي حين تم الحفاظ على هيكل القوة بالقطاعات الثلاثة، انخفض قوام هذه القوة بمقدار ٩٢٩ فرداً، أي ٤٢,٦ في المائة، منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. وقد حدث انخفاض مماثل في عدد الأفراد المكونين للكتائب المقاتلة.

عدد الأفراد العسكريين الذين تتكون منهم الكتائب المقاتلة

الانخفاض بالنسبة المئوية	الانخفاض الفعلي	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
٣١,٤ في المائة	٤٩٢	١٠٧٧	١٥٦٩

ونتيجة لذلك، انخفض في نفس الفترة عدد نقاط المراقبة التي تستعمل للمراقبة مدة ٧٤ ساعة، من ٥٢ نقطة إلى ٧١ نقطة. ولم يتم التخفيف من أثر مفادرة سرية سيارات الاستطلاع "فيريت" التابعة للمملكة المتحدة المكونة من ٢٨ مركبة استطلاع مدرعة إلا جزئياً بما حدث مؤخراً من وزع ٩ ناقلات جنود مدرعة أرجنتين. وبذلك انخفضت قدرة القوة على الاضطلاع بمهامها الموكلة إليها.

٣٨ - وللتعويض عن هذه الحالة، اتخذ قائد القوة عدة خطوات. أولاً، أعاد تنظيم القوة بحيث تحسن النسبة "من الأسنان إلى الذيل" أو نسبة العنصر القتالي/عنصر الدعم. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، كانت

الكتائب المقاتلة تشكل ٧٣,٥ في المائة من قوام القوة؛ وهذا الرقم هو الآن بالمقارنة ٨٩,٥ في المائة. ثانيا، حول مزيدا من القوى البشرية المتاحة في الكتائب الى صفوف المقاتلين. فأصبحت نسبة الأفراد الذين يعيشون هناك أكبر مما كانت عليه في الماضي. وبناء على ذلك، ففي حين أن عددا من نقاط المراقبة لم تعد تجري فيها المراقبة لمدة ٢٤ ساعة، فإن عددا لا بأس به من هذه النقاط أصبحت أماكن تتيح وجودا دائما للقوة. وثالثا، يوجد اعتماد أكبر من ذي قبل على أعمال الدوريات المتنقلة بين نقاط مراقبة ثابتة. رابعا، على الرغم من أنه لم يستخدم سابقا سوى عدد صغير من أفراد القوة في مهام إنسانية، فإن عدد الساعات الذي يحصل فيها ذلك قد تم تخفيضها الى حد بعيد، لا سيما من خلال إنشاء مركز التبادل الانساني في فندق ليدرا بالاس.

جيم - مهمة الأمين العام للمساعي الحميدة في قبرص

١ - ولاية مهمة المساعي الحميدة وتنظيمها

٣٩ - ما زالت مهام المساعي الحميدة للأمين العام فيما يتعلق بقبرص جارية منذ عام ١٩٦٤. ومنذ عام ١٩٦٦، عمل الممثلون الخاصون للأمين العام على تعزيز التوصل الى تسوية شاملة متفق عليها. وبعد أحداث عام ١٩٧٤، طلب مجلس الأمن، بقراره ٣٦٧ (١٩٧٥) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٧٥، الى الأمين العام الاضطلاع بمهمة جديدة لبذل المساعي الحميدة، "ومن أجل تحقيق هذا الهدف، دعوة الأطراف إلى الاجتماع بموجب إجراءات جديدة يتم الاتفاق عليها، ووضع نفسه شخصيا تحت تصرفها حتى تيسر بذلك مضاعفة وتقديم المفاوضات الشاملة الجارية بروح من التضاهم والاعتدال المتبادلين تحت رعايته الشخصية وبتوجيهه حسب الاقتضاء". ومنذ ذلك الحين، أكد الأمين العام من جديد، فيما يتصل بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، المهمة الجديدة للمساعي الحميدة المشار إليها في القرار ٣٦٧ (١٩٧٥).

٤٠ - ومنذ ذلك الوقت أيضا، ولا سيما في السنوات الثلاث الماضية، أعطى مجلس الأمن مبادئ توجيهية تفصيلية الى الأمين العام بشأن تنفيذ مهمته للمساعي الحميدة. وأشار على وجه التحديد الى القرارات ٦٤٩ (١٩٩٠) و ٧١٦ (١٩٩١) و ٧٥٠ (١٩٩٢) و ٧٧٤ (١٩٩٢) و ٧٨٩ (١٩٩٢) وكذلك إلى البيانات والرسائل الرئاسية العديدة الصادرة خلال الفترة ذاتها.

٤١ - وفي السنتين الماضيتين، حصل تكثيف للجهود المبذولة للتوصل الى تسوية شاملة. وقد تمخضت عن هذه العملية "مجموعة أفكار" لاتفاق إطاري شامل، أيده مجلس الأمن بوصفه أساسا للتوصل الى تسوية، رغم أن الطرفين لم يقبلا به بعد، ومجموعة هامة من تدابير بناء الثقة، حظيت أيضا بتأييد المجلس، لكنها لم تحظ بعد بتأييد أي من الجانبين. وخلال هذه الفترة، أعلن المجلس بصورة متكررة أن الحالة الراهنة في

الجزيرة غير مقبولة. كما أصر على أن يتبع كلا الجانبين نهجا إيجابيا فطلب، لهذا السبب، الى الأمين العام أن يعجل في العملية التفاوضية ويكثفها.

٤٧ - في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٩٣ كان يمثل الأمين العام في قبرص ممثل خاص أو نائب ممثل خاص مقيم. ودعما للجهد المكثف الذي طالب به مجلس الأمن، قررت في أوائل هذه السنة أن أعين شخصية سياسية دولية كبيرة تعمل بوصفها ممثلي الخاص بالنسبة لقبرص، ولكن على أساس عدم الإقامة. وفي ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣، عينت السيد جو كلارك، رئيس وزراء كندا السابق، ممثلا خاصا لي. وفي رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٣ (S/25833)، ذكر رئيس مجلس الأمن أن المجلس يرحب بهذا القرار. وبغية كفاءة تحقيق قدرة على الاتصال والتفاوض المستمرين على أعلى المستويات مع الطرفين في الجزيرة وكفاءة وجود مصدر لتقديم المشورة لي وللممثل الخاص فيما يتعلق بالتطورات الهامة بصدد مهمة المساعي الحميدة، عينت السيد غوستاف فايسل ممثلا خاصا بالنيابة، مقيما في قبرص على مستوى أمين عام مساعد. والممثل الخاص بالنيابة هو الموظف الرسمي الوحيد للأمم المتحدة في الميدان الذي يعمل متفرغا في مجال مهمة المساعي الحميدة.

٢ - التطورات الأخيرة في مهمة المساعي الحميدة

٤٣ - بعد أن تسلمت منصب الأمين العام بفترة وجيزة اتصلت بزعماء الطائفتين. وأعقبت ذلك اجتماعات مكثفة ومطولة في المقر خلال عام ١٩٩٢. وفي ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٢، قدمت لكل من الزعيمين نص مجموعة الأفكار الخاصة باتفاق إطاري شامل، بما في ذلك التعديلات الإقليمية المقترحة مبينة في خريطة. أما مجموعة الأفكار فقد ظهرت على أساس مناقشات مع الطرفين ومع تركيا طوال السنتين السابقتين. وللأسف، لم تكن الاجتماعات الموسعة لعام ١٩٩٢ ناجحة، كما يظهر في تقرير كامل قدمته الى المجلس (S/24830). وقد دعا المجلس، في قراره ٧٨٩ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، في جملة أمور، الجانب القبرصي التركي الى اتخاذ مواقف تنسجم مع مجموعة الأفكار.

٤٤ - كذلك علقت في تقريرتي المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24830) على أزمة الثقة العميقة بين الجانبين. وذكرت أن الآمال في التقدم يمكن أن تتعزز الى حد بعيد إذا اعتمد عدد من تدابير بناء الثقة من قبل الطرفين. ويكون الغرض من مثل هذه التدابير، إذا أخذت بحسن نية من الطرفين، تيسير التفاهم بشأن اتفاق إطاري شامل على أساس مجموعة الأفكار الكاملة التي سبق لمجلس الأمن أن أيدھا. وقد أيد مجلس الأمن ذلك النهج في قراره ٧٨٩ (١٩٩٢). ورحب كلا الجانبين، وكذلك اليونان وتركيا، بهذا التأكيد على بناء الثقة.

٤٥ - وعقب القيام بأعمال تحضيرية مكثفة في نيقوسيا في نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٣ قام بها ممثلي الخاص بالنيابة، جرى عقد اجتماعات مباشرة مع الزعيمين في أواخر أيار/مايو ١٩٩٣ في مقر الأمم المتحدة تحت رعايتي وبمشاركة السيد كلارك، الممثل الخاص المعين حديثاً. وتركزت المناقشة في هذه الاجتماعات على مجموعة من تدابير بناء الثقة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، نصوص بشأن (أ) القيام، في إطار إدارة الأمم المتحدة، بإعادة فتح منطقة فاروشا بوصفها مركز اتصال وتجارة للطائفتين، و (ب) إعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي، تحت إدارة الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الطيران المدني الدولي، لحركة مرور غير معاقة للمسافرين والشحن الى كل طرف ومنه. ومرة أخرى، لم يتم إحراز تقدم، على نحو ما ورد في تقرير المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ (S/26026). وفي رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ (S/26050)، كتب رئيس مجلس الأمن أن المجلس يؤيدني في تقييمي بأن تنفيذ مجموعة التدابير لن يؤدي إلى تحقيق فائدة كبيرة لكلا الطائفتين فحسب بل سيكون له أيضاً أثر كبير في التغلب على انعدام الثقة وفي تيسير التوصل الى تسوية شاملة لمشكلة قبرص. وقد دعا المجلس كلا الطرفين الى التعاون تعاوناً تاماً دون مزيد من التأخير في التوصل الى اتفاق سريع بشأن مجموعة التدابير هذه. ومرة أخرى، في ١٤ أيلول/سبتمبر، وبعد أن قام ممثلي الخاص والممثل الخاص بالنيابة بزيارة قبرص واليونان وتركيا، أبلغت المجلس أن التقدم بشأن مجموعة تدابير بناء الثقة الخاصة بفاروشا/مطار نيقوسيا الدولي لم يتم تحقيقها بعد، رغم أن هذه الصفقة تحتوي على فوائد حقيقية ومتناسبة بالنسبة للطرفين. وفي رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (S/26475)، ذكر رئيس مجلس الأمن، في جملة أمور، أن المجلس لاحظ بقلق أن الجانب القبرصي التركي لم يظهر بعد حسن النية والتعاون الضروريين واللازمين لتحقيق اتفاق. وقد اتفق أعضاء المجلس أنني لن أستطيع مواصلة بذل جهودي الى أجل غير مسمى؛ وناشدوا الجانب القبرصي التركي تقديم دعم فعال لهذا الجهد؛ كما أعربوا عن إدراكهم لأهمية الدور الذي تستطيع تركيا أن تؤديه في هذا الجهد؛ وأكدوا اقتراحاتي بإرسال فريقين تقنيين الى قبرص لتحليل آثار مجموعة التدابير.

٤٦ - وقد تم تنظيم فريق من الخبراء الاقتصاديين الدوليين بمساعدة مدير البرنامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتكون من ستة خبراء لديهم خبرة واسعة فيما يتعلق بمسائل الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، بما في ذلك سياسات التنمية، والمسائل المتعلقة بالميزانية والمساائل المالية، والتنمية الصناعية، ومناطق التجارة الحرة، والتخطيط للسياحة، وتسويق التنمية، وتنمية الطيران المدني. وكانت ولايتهم دراسة مجموعة تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بفاروشا/مطار نيقوسيا الدولي لتتبع فوائدها بالنسبة لتلك الطائفتين تفهماً كاملاً، وللنظر في طرق كفالة التنفيذ الفعال للمقترحات الواردة في مجموعة التدابير. وفي أثناء العمل الميداني في قبرص في الفترة من ١٤ تشرين الأول/أكتوبر الى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى الفريق مناقشات مستفيضة تتعلق بنطاق واسع من المصالح السياسية والتجارية والنقابية والأكاديمية وغيرها من المصالح ذات الصلة بالطرفين واستقبله الجميع استقبالا حسناً.

٤٧ - وقد تم تفويض فريق خبراء ثان، يتكون من أربعة خبراء في الطيران المدني تم جمعهم بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الطيران المدني الدولي، بدراسة الحالة الراهنة لمطار نيقوسيا الدولي والتعرف على جميع المتطلبات اللازمة لبدء عملياته. وقد بدأ الفريق ثلاثة أسابيع من العمل الميداني في قبرص بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٨ - لقد أبلغني فريق الخبراء الاقتصاديين الدوليين أن عملهم الميداني في قبرص أكد أن مجموعة التدابير تتضمن فوائد هامة ومتناسبة لكلا الطرفين. وأتوقع أن ألقى التقريرين الكاملين للفريقين بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر. وعندئذ ستبحث نتائج أعمال الفريقين مع جميع المعنيين وسوف تعلن كي تفهم تماما نتائج مجموعة التدابير هذه وفوائدها. فإذا كان الجانبان على استعداد للمضي قدما في تنفيذ مجموعة التدابير هذه المفيدة لهما، فخليق بعمل الفريقين أن يسهل التوصل المبكر الى اتفاق بشأنها. غير أن الخطر هو ألا تتحقق الإرادة السياسية اللازمة للمضي فيها.

٤٩ - إن من الصعب الوقوف على امكانية المضي في مجموعة التدابير قبل الانتخابات التي سيجريها الجانب القبرصي التركي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. لقد بينت حكومة تركيا على أعلى المستويات، في السر والعلن، أنه ينبغي تحقيق تطورات سريعة بحثا عن حل لمشكلة قبرص حالما تجرى هذه الانتخابات كما أعربت مرارا على أعلى المستويات عن دعمها لمجموعة تدابير بناء الثقة المتعلقة بفاروشا/مطار نيقوسيا الدولي. وعندما تستكمل الانتخابات لدى الطائفة القبرصية التركية، سأكون على اتصال بحكومتنا تركيا واليونان وكذلك بالطرفين في قبرص. وأعزم أن أقدم تقريرا الى مجلس الأمن في شباط/فبراير ١٩٩٤ بشأن نتيجة هذه الاتصالات.

دال - تكلفة القوة وتمويلها

٥٠ - أوصى مجلس الأمن، في الفقرة ٦ من قراره ١٨٦ (١٩٦٤)، بأن تتم تغطية تكاليف القوة من قبل الحكومات التي تقدم قوات، ومن قبل حكومة قبرص وفقا للمادة ١٩ من الاتفاق الخاص بمركز القوات^(٤)، ومن التبرعات المقدمة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص. وبموجب الاتفاقات المبرمة قبل ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢، وافقت فرادى الجهات المساهمة بقوات في هذه القوة على استيعاب التكاليف التي تتكبدها لو كانت وحداتها تعمل في بلدها (أي المدفوعات والاستحقاقات الثابتة والتكاليف المعتادة للمعدات). غير أن التكلفة بالنسبة للأمم المتحدة لصيانة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص اشتملت على مبالغ تسددها الى الحكومات المساهمة بقوات (باستثناء المملكة المتحدة) عن بعض النفقات التي تتكبدها لدى تقديمها قوات إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص. أما الحكومات المساهمة بقوات فتطالب الأمم

المتحدة بسداد هذه التكاليف الزائدة والاستثنائية. ويختلف تكوين هذه المطالبات بالتكاليف الزائدة والاستثنائية بين الحكومات المساهمة بقوات وترد في مجموعة غير موحدة من التكاليف.

٥١ - وفي الفترة من آذار/مارس ١٩٦٤ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، قدم ٧٩ بلدا، بما فيهم عدد ساهم بقوات في القوة، دعما ماليا تطوعيا للقوة بلغ مجموعه نحو ٤٩٠,٧ من ملايين الدولارات في شكل تبرعات نقدية (٤٧٤,٥ مليون دولار) وتبرعات معلنة (١٥,٧ مليون دولار). (انظر المرفق الثاني)

٥٢ - وبالنظر الى عدم كفاية التبرعات المقدمة للقوة، تم في حزيران/يونيه ١٩٩٢ سداد الدفعة الأخيرة للحكومات المساهمة بقوات مقابل التكاليف الإضافية والتكاليف الاستثنائية، وغطت هذه الدفعة مطالبات تتعلق بفترة الأشهر الستة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١. وأسفر استمرار العجز عن الوفاء بتكاليف القوة عن وجود متأخرات في حساب القوة بلغ أكثر من ٢٠٠ مليون دولار. وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٦/٤٧ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، آخذة في اعتبارها هذه الحالة، معاملة تكاليف القوة للفترة التي تبدأ في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، التي لا تغطي من التبرعات، باعتبارها مصروفات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة، وأن يمسك أيضا الحساب المنشأ للقوة قبل ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ كحساب مستقل. ودعت الدول الأعضاء الى تقديم تبرعات لذلك الحساب، وطلبت الي أن أضعاف جهود في التماس تبرعات لهذا الحساب. ولذلك، وجهت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ نداء خاصا الى جميع الدول أحثها فيه على التبرع بسخاء لهذا الغرض.

٥٣ - وفي ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣، قدمت حكومة قبرص، في رسالة موجهة الى الأمين العام (S/25647**), المرفق) عرضا بأن تسهم بصورة مستمرة بتبرع يساوي ثلث التكلفة السنوية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص. وبيّنت حكومة قبرص، في رسالة لاحقة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ١٩٩٣، أن تبرعها لفترة الاثني عشر شهرا التي تبدأ في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، سيزداد ليصل الى مبلغ ١٨,٥ من ملايين الدولارات. وأعلن هذا التبرع استنادا الى إعادة تشكيل القوة وفقا لاختياري المفضل بألا يقل حجم القوة عن ٦ سرايا جاهزة، على النحو الوارد وصفه في الفقرات من ١٦ الى ١٩ من تقرير المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٣ (S/25492).

٥٤ - والتبرع الذي وعدت بتقديمه حكومة قبرص هو تبرع اضافي يتجاوز التزامات الحكومة بموجب المادة ١٩ من الاتفاق المتعلق بمركز قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص ومنفصل تماما عن تلك الالتزامات، وهو الاتفاق الذي تعهدت بموجبه حكومة قبرص أن توفر للقوة مجانا الأماكن اللازمة لمقرها أو للمعسكرات أو الأبنية الأخرى التي قد تكون ضرورية لايواء القوة ولانجاز المهام المسندة اليها.

٥٥ - وفي ٧ أيار/مايو ١٩٩٣، أعربت حكومة اليونان، في رسالة موجهة الى الأمين العام، عن عزمها تقديم تبرع بمبلغ ٦,٥ من ملايين الدولارات سنويا للمساهمة في تكاليف القوة، بشرط أن يقرر مجلس الأمن تحويل نظام تمويل القوة الى اشتراكات مقررة وأن يظل هيكل وقوام القوة، أي بما لا يقل عن ست سرايا، دون أي تغيير. وأضافت حكومة اليونان أنها قد ترغب في إعادة النظر في المبلغ السنوي وقدره ٦,٥ من ملايين الدولارات اذا ما قرر مجلس الأمن تغيير هيكل القوة وقوامها.

٥٦ - ونتيجة لما سلف، تم تمويل تكاليف القوة منذ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ على أساس يضم (أ) التبرعات (ب) والاشتراكات المقررة على جميع أعضاء المنظمة. وشدد مجلس الأمن لدى اعتماد القرار ٨٣١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، على أهمية مواصلة تقديم التبرعات للقوة ودعا الى زيادة حجم التبرعات الى أقصى حد ممكن في المستقبل.

٥٧ - وإذا وضعت الجمعية في اعتبارها التعهدات السالفة الذكر المقدمة من حكومتي قبرص واليونان، خصصت في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ مبلغ ٨ ٧٧١ مليون دولار (صافيه ٨ ٤٤٢ مليون دولار) لفترة الولاية الممتدة من ١٦ حزيران/يونيه الى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ومن ثم يجري الوفاء بالتكاليف التشغيلية للقوة لفترة الولاية الحالية على النحو التالي:

دولار	التبرعات
١٢ ٥٠٠ ٠٠٠	
٨ ٧٧١ ٠٠٠	الاشتراكات المقررة
٢١ ٢٧١ ٠٠٠	المجموع

٥٨ - وشمل الأخذ بنظام تمويل القوة الذي يجمع لأول مرة بين التبرعات والاشتراكات المقررة في ميزانية القوة مدفوعات موحدة مثل تكاليف رد المبالغ الخاصة بالقوات والرفاه (الإجازة الترفيهية) والبدل اليومي للوحدات العسكرية، بالإضافة الى بدل إعاشة البعثة وتكاليف السفر وبدل الملابس فيما يتعلق بالمراقبين العسكريين وأفراد الشرطة المدنية. وتم تغيير الاتفاقات القائمة بين الأمم المتحدة والحكومات المساهمة بقوات أو يجري استعراض هذه الاتفاقات لتتوافق مع منهجية التمويل البديلة للقوة. وعلاوة على ذلك، فإن تكاليف الوحدة التابعة للمملكة المتحدة، التي لم تقيد حتى الآن على حساب الأمم المتحدة، تقع حاليا على عاتق المنظمة. وأدت هذه التكاليف الإضافية، التي لم تكن في السابق تشكل عنصرا من عناصر ميزانية القوة، الى زيادة في التكاليف التشغيلية للقوة لفترة الولاية الحالية بالمقارنة مع فترات الولاية

السابقة، ورغم التخفيض في حجم القوة. (انظر المرفق الأول لمقارنة التكاليف عن الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢). ومع ذلك، فإنه نتيجة ترتيبات التمويل الجديدة، يجري استيعاب جزء كبير من هذه التكاليف الإضافية عن طريق التبرعات المشار إليها أعلاه؛ أما الميزانية (٧٧١ مليون دولار) المقرر أن تتقاسمها جميع الدول الأعضاء فإنها أقل من التكاليف التشغيلية لأي فترة ستة أشهر خلال السنوات العشر الماضية.

ثانيا - تفاصيل العمليات التي جرت خلال فترة الولاية الحالية

ألف - المحافظة على وقف إطلاق النار وعلى الوضع الراهن

٥٩ - في أيار/مايو ١٩٩٢، أشرت في تقريره إلى أن القوة وافقت على السماح للحرس الوطني بتطهير بقعة في المنطقة العازلة من الألغام على أساس أن الأرض ستخصص للزراعة وأنه بالرغم من الاحتجاجات الشديدة من جانب القوة، قام الحرس الوطني في وقت لاحق بإعادة زراعة الألغام (انظر S/24050). وأعلنت أيضا أن حكومة قبرص وافقت على إزالة الألغام المعنية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، لم يتم بعد الوفاء بالتزام الحكومة في هذا الصدد.

٦٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، تناقص عدد انتهاكات وقف إطلاق النار مقارنا بفترات الإبلاغ السابقة وأظهر كلا الطرفين قدرا كبيرا من ضبط النفس والانضباط. ومازالت هناك حوادث متفرقة حيث يعتقد أنه تم إطلاق النار بصورة متعمدة وتم خلال الأشهر الست الماضية الإبلاغ عن ١٦ حادثا مستقلا جرى فيها نصب الأسلحة وتصويبها. وفي الوقت نفسه، واصلت القوات العسكرية على كلا الجانبين التعاون مع جميع التحقيقات التي أجرتها القوة وبالتالي ضمان بقاء التوتر على مستوى منخفض.

٦١ - وظل اتفاق عام ١٩٨٩ بشأن إخلاء مواقع معينة في نيقوسيا من الجنود (انظر الفقرة ١٥ أعلاه) قائما، وإن كانت قد حدثت بضعة انتهاكات طفيفة من كلا الجانبين في المناطق الخالية من الجنود. وقد طلبت إلى قائد القوة مواصلة المحادثات لمد نطاق الاتفاق بحيث يشمل جميع المناطق داخل المنطقة العازلة التي تظل فيها قوات الجانبين على مقربة شديدة من بعضها البعض. ومع ذلك، لم يتم إحراز أي تقدم. وقد تم مؤخرا إدراج توسيع نطاق الاتفاق المذكور في مجموعة التدابير المتعلقة ببناء الثقة. وإنني أحث بقوة كلا الطرفين على التعاون بالكامل مع الجهود الرامية إلى تخفيض حدة التوتر عن طريق إخلاء مناطق محددة من الجنود تكون فيها القوات العسكرية على مقربة شديدة من بعضها البعض.

٦٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، كان هناك نقص في عدد الانتهاكات من جانب الطائرات الحربية، حيث حُلقت طائرات القوات التركية فوق المنطقة العازلة ١٠ مرات في حين حُلقت طائرات الحرس الوطني

مرتين. وفي الوقت نفسه، كانت هناك زيادة كبيرة في عدد الانتهاكات الجوية التي قامت بها طائرات أخرى في أوائل فترة الولاية. وعقب اجتماع عقد في آب/أغسطس ١٩٩٣ مع المسؤولين عن سلامة الطيران في الشمال، لم يحدث سوى عدد قليل من التحليقات الجوية فوق المنطقة العازلة قامت بها طائرات مدنية قادمة من الشمال. وفيما يتعلق بفترة الولاية عموماً كان هناك ٧٤ تحليقا جويا مدنيا من الشمال بالإضافة الى خمسة تحليقات جوية من الجنوب من جانب الجناح الجوي لشرطة قبرص. وكانت الطائرات المدنية أو العسكرية القادمة من بلدان أخرى مسؤولة عن ١٣ تحليقا جويا اضافيا. ولا تزال هذه الانتهاكات تخلق التوتر وتزيد من خطر وقوع حوادث جسيمة. وقد جرى الاحتجاج على جميع هذه التحليقات الجوية.

٦٣ - واستمر برنامج الحرس الوطني لتحسين مواقعه الدفاعية على طول خط وقف اطلاق النار خلال هذه الفترة، وتسبب في بعض الأحيان في زيادة التوتر. وكان حجم أعمال التشييد أقل الى حد ما منه في فترات الابلاغ السابقة، وفي بعض الحالات كان يتم ايقاف أعمال التشييد الطفيفة لدى احتجاج القوة عليها.

٦٤ - ولم تقع أي حوادث في منطقة فاروشا المسيحية وواصلت القوة مراقبة المنطقة عن كثب لضمان الحفاظ على الوضع الراهن ومع ذلك، ظلت حرية تنقل القوة داخل المنطقة مقيدة. وكما ذكرت في تقاريري السابقة المقدمة الى مجلس الأمن، فإن الأمم المتحدة تعتبر حكومة تركيا مسؤولة عن الحفاظ على الوضع الراهن في منطقة فاروشا المحاطة بالسياج (انظر S/18880، الفقرة ٢٨)، وقد كررت الاعراب للسلطات التركية والسلطات القبرصية التركية عن هذا الموقف في مناسبات عديدة. وبرغم هذا الموقف الواضح من جانب الأمم المتحدة، سعت حكومة تركيا مؤخرا من جانب واحد الى تغيير الاجراءات القائمة منذ زمن طويل للسماح بزوار القوة بالوصول الى منطقة فاروشا المسيحية. وهذا أمر غير مقبول، وانني واثق من أن مجلس الأمن سوف يشترك معي في دعوة حكومة تركيا الى التعاون مع القوة على أساس الترتيبات القائمة منذ أمد طويل.

٦٥ - وبرغم البيانات المستمرة الصادرة عن القوة واصل السائحون القبارصة اليونانيون وقوارب الصيد في انتهاك الامتداد البحري لخطوط وقف اطلاق النار المعروفة بالخطوط الأمنية البحرية، وهي خطوط أنشأتها القوة كتدبير عملي لأغراض الأمن والسلامة بالقرب من أوكينا وفاماغوستا^(٥). وتزيد هذه الانتهاكات من حدة التوتر كما أنها تشكل خطرا محتملا على حياة الأفراد المعنيين. ولذلك فانني أحث جميع الأطراف على ضبط النفس وأطلب من السلطات المسؤولة أن تساعد القوة في دعم هذا التدبير العملي.

٦٦ - وكما أشرت في تقريرتي المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (S/25912، الفقرة ٢٠)، فإن تهديدات الأمن والسلامة نشأت نتيجة عمليات صيد الأسماك التي قام بها القبارصة اليونانيون في مناطق معينة من المنطقة

العازلة خلال موسم الصيد لعام ١٩٩٢. وبرغم اعلان الحكومة حظرا على الصيد في عام ١٩٩٢، واصلت قوارب الصيد المسلحة والمموهة دخولها المنطقة العازلة دون إذن مما دفع القوة الى وزع عدد من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الاضافيين للحفاظ على السلامة الاقليمية للمنطقة العازلة. وآمل أن تتعاون الحكومة في إنفاذ الحظر خلال موسم الصيد لعام ١٩٩٢.

٦٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام القبارصة اليونانيون بالعديد من المظاهرات والمسيرات. ورغم أن معظم المظاهرات كانت سلمية ومنظمة ومخفورة جيدا من جانب الشرطة القبرصية، فقد تعذر الوقوف على هذه الحقيقة مسبقا. وفي كل حالة، كانت القوة تقوم بوزع عدد كبير من الأفراد كاجراء طارئ. ومع ذلك شهدت إحدى المظاهرات، التي وقعت في ٢٥ تموز/يوليه، أحداث عنف خطيرة. فقد طوق عدد كبير من القبارصة اليونانيين راكبي الدراجات البخارية متاريس الطرق التي تخترقها القوة ودخلوا المنطقة العازلة في أكاي وماماري مقربين بذلك من خط وقف اطلاق النار الذي ترابط فيه القوات التركية مما دفع تلك القوات الى تعزيز مواقعها بالرجال ونصب أسلحتها. واتجه المتظاهرون بعد ذلك الى نيقوسيا وواجهوا القوة عند معبر ليدرا حيث كانوا في غاية العدا بل قاموا بتخريب حواجز القوة مستخدمين في ذلك مركبات مزودة بسلاسل للجر، ودخلوا المنطقة العازلة ثانية. وأصيب ستة من أفراد الشرطة المدنية الاسترالية بجراح. وتوجه راكبو الدراجات بعد ذلك الى زهرينيا حيث دخلوا مرة أخرى المنطقة العازلة واقتربوا من خط وقف اطلاق النار الذي ترابط فيه القوات التركية. وألقى المتظاهرون الحجارة والزجاجات الحارقة باتجاه القوات التركية وباتجاه جنود القوة. وأصيب ٦ أفراد من الكتيبة النمساوية بجراح، وأصيبت تسع مركبات تابعة للأمم المتحدة بأضرار. ولو لم يتم مواجهة هذه الحوادث برد واع من جانب القوة وضبط نفس من جانب القوات التركية، لكان من الممكن أن يترتب عليها عواقب خطيرة. وتم تقديم احتجاج شديد اللهجة على هذه المظاهرة على المستويين السياسي والعسكري. وأعربت الحكومة عن أسفها، وأكدت للقوة أنها سوف تتخذ التدابير الملائمة للحيلولة دون وقوع مثل هذه الحوادث.

٦٨ - وحدثت مظاهرة عنيفة أخرى، تواجد فيها نحو ٥٠٠ من الشباب كانوا قد خرجوا من مدارسهم للاشتراك فيها، أمام فندق ليدرا بالاس في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ أثناء انعقاد اجتماع رؤساء حكومات بلدان الكمنولث. وانتهكت حرمة المنطقة العازلة وأصيب بجراح ٤ أفراد من فرقة المملكة المتحدة وفرد واحد من الشرطة المدنية الاسترالية عند محاولتهم كبح اندفاع المتظاهرين.

٦٩ - وجررت مظاهرة أخرى لنحو ٢٠٠٠ مشترك في أستروميريتس في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ كانت سلمية الى حد كبير. إلا أن بعض المتظاهرين دخلوا الى المنطقة العازلة، وقد صرح عدد منهم فيما بعد لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص بأن بعض منظمي هذا الحادث قد حرضوهم على فعل ذلك.

٧٠ - وإني أشارك قائد القوة بأنه ينبغي أن لا يتوقع من مجلس الأمن ولا من الحكومات المساهمة بقوات أن تقبل عدم قيام الشرطة القبرصية بمنع انتهاكات حرمة المنطقة العازلة أو الهجمات على أفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص.

٧١ - وأعرب كل جانب مرة أخرى عن قلقه إزاء حجم القوات العسكرية للجانب الآخر. ومازلت أنا أيضا أشعر بقلق بالغ إزاء حجم وتطور القوات العسكرية على كلا الجانبين. فهذا يخلق التوتر واحتمالات وقوع حوادث خطيرة. وينبغي تخفيض حجم القوات التركية في الجزيرة الى المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٨٢ وينبغي أن يقابل ذلك وقف برامج حيازة الأسلحة من قبل الجانب القبرصي اليوناني، كما أوصي بذلك في تقرير المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24830، الفقرة ٦٣)، وأيد ذلك مجلس الأمن في قراره ٧٨٩ (١٩٩٢).

٧٢ - وفوض مجلس الأمن الأمين العام، في قراره ٨٣٩ (١٩٩٢) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٢، بأن يجري مفاوضات بشأن ترتيبات يحظر الجانبان بموجبها (أ) وجود الذخائر الحية أو الأسلحة خلاف تلك المحمولة باليد على امتداد خطوط وقف إطلاق النار؛ (ب) وإطلاق النار من الأسلحة ضمن حدود الرؤية أو السمع من المنطقة العازلة. وقد بحثت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص هذه المسألة المتعلقة بالعمليات العسكرية مع القائدين العسكريين لكلا الجانبين، طالبة من كل منهما أن يعين أحد كبار الضباط ليكون جهة اتصال مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص في هذا الشأن. وللأسف، كان رد قائد القوات التركية أن القرار ٨٣٩ (١٩٩٢)، شأنه شأن جميع القرارات الأخرى المتصلة بقبرص والتي اتخذها مجلس الأمن للأمم المتحدة، يتعلق بـ "مسائل سياسية". وفي رأي قائد القوات التركية أن من الضروري أن تتفق السلطات المدنية في الشمال وحكومة قبرص على أحكام القرار ٨٣٩ (١٩٩٢) وعلى كيفية تنفيذه. وعليه، فقد رفض قائد القوات التركية متابعة المسألة أكثر من ذلك، وإنما وجه قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص الى السلطات في الجزء الشمالي من الجزيرة. وقد أبلغت هذه القوة القوات التركية أن هذا الموقف غير مقبول. أما قائد الحرس الوطني، من ناحية أخرى، فقد عين رئيس الأركان كمحادث لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص في هذه المسألة.

باء - إعادة الأحوال الى مجراها الطبيعي والمهام الانسانية

٧٣ - عملت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص سنين عديدة مع السلطات والوكالات في كلا الجانبين لتسهيل وجود مجموعة واسعة من الأنشطة الانسانية. وقامت برعاية الاتصالات بين الطائفتين وشجعت السلطات على التعاون على إعادة الأحوال الطبيعية لأفراد كلتا الطائفتين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدث بعض التقدم الهام في إقناع كلا الجانبين، رغم تحفظاتهما الأولية، على التعاون بصورة أوثق

فيما يتعلق بالخدمات الانسانية الأساسية وفي مجال تعزيز الاتصال بين الناس. وانشئت نقطة التبادل التابعة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص في تموز/يوليه ١٩٩٣ في فندق ليدرا بالاس في المنطقة العازلة. والأنشطة المضطلع بها حتى الآن بواسطة مركز التبادل هي:

- (أ) توفير أدوية يلزم نقلها من الجنوب الى الشمال؛
- (ب) تحويل البريد الى كل من الجانبين؛
- (ج) ارسال شيكات الحكومة القبرصية المتعلقة بالمعاشات التقاعدية والرعاية الاجتماعية الى متلقيها القبارصة الأتراك في الشمال وما يتصل بذلك من التجهيز؛
- (د) تأمين عمليات الإجلاء الطبي الطارئة والتوجه الى المستشفيات، من الشمال الى الجنوب؛
- (هـ) تسهيل تجهيز السفارات المعتمدة لدى حكومة قبرص لطلبات التأشيرة الموجهة من طالبين في الشمال.

ولدى مركز التبادل إمكانية في مجال تشجيع الاتصال المباشر والتعاون بين الطائفتين مستقبلا.

٧٤ - ويبلغ عدد القبارصة اليونانيين الآن في الجزء الشمالي من الجزيرة ٥٤٤ نسمة يعيش منهم ٥٤١ في شبه جزيرة كرباس وال ٣ الباقون في كيرينيا. ومتوسط عمر هؤلاء القبارصة اليونانيين هو الآن ٦٦ عاما. وقد ظلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص تزودهم بالمساعدة الانسانية، ناقلة إليهم المواد الغذائية والامدادات الأخرى المقدمة من حكومة قبرص ومن الصليب الأحمر القبرصي.

٧٥ - وخلال السنوات الأربع الماضية، أصرت السلطات القبرصية التركية على فحص الكتب الدراسية الموجهة الى المدارس القبرصية اليونانية في كرباس فحصا دقيقا، مدعية أنها تحوي مواد تعتبر غير دقيقة وعدوانية بالنسبة الى القبارصة الأتراك. وبالتالي، فقد تأخر تسليم هذه الكتب وتأثر التعليم المدرسي للأطفال المعنيين بشكل معاكس.

٧٦ - وواصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص اجراء مقابلات مع القبارصة اليونانيين الذين طلبوا النقل الدائم الى الجزء الجنوبي من الجزيرة، بغية التحقق من كون الانتقال طوعيا. وقد حدثت ٤ عمليات نقل من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ونُقل ٣ قبارصة أتراك بصورة دائمة من

الجنوب الى الشمال. كما سهلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص ٤٧٦ زيارة قام بها قبارصة يونانيون من كرباس للجزء الجنوبي من الجزيرة.

٧٧ - وواصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص القيام بزيارات دورية للقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي من الجزيرة وساعدت على ترتيب زيارات لم شمل الأسر للقبارصة الأتراك في فندق ليدرا بالاس. ويتضح استنادا الى الأدلة الاحصائية، أن السلطات القبرصية التركية تعطي الأفضلية لطلبات الاجتماعات الأسرية والنقل المؤقت الصادرة من الشمال.

٧٨ - ويبلغ الآن عدد الموارد الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة ٢٠٧. وقد واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص مساعدتهم على الاتصال بالموارد الذين يعيشون في أماكن أخرى في الجزيرة وأوصلت إليهم المواد الغذائية والإمدادات الأخرى المقدمة من حكومة قبرص.

٧٩ - وظلت قرية بايلا المختلطة السكان، الواقعة في المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة، مسألة تثير القلق بالنسبة الى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أدت المسائل التالية في بايلا الى ظهور خلافات بين الطائفتين:

(أ) هناك مجمع للألعاب الرياضية قبرصي يوناني قيد البناء حاليا في بايلا في موقع مجاور مباشرة للمدرسة القبرصية التركية على أرض عامة سابقا. ويعتبر هذا المجمع غير مراعى لمشاعر الطائفة القبرصية التركية ومثيرا لها وكان محل شكاوى كثيرة من تلك الطائفة. ومن المؤسف للغاية أن لا تقوم الطائفتان، في قرية تعيشان فيها كلتاهاما بانسجام، بالاشتراك في استخدام وإدارة مرافق رياضية ومجتمعية كهذه. فينبغي علاج هذه الحالة؛

(ب) أن تخصيص أرض خالي في بايلا مسألة حساسة. فأرض خالي أرض عامة تملكها الدولة. ويجوز للدولة أن تمنح أرضا عامة (أي أن تنقل الملكية) لأفراد أو لجماعات محلية بناء على طلب يقدمونه. وقد حصل القبارصة اليونانيون على حصص من أرض خالي على مر السنين. ولا يزال قبارصة بايلا الأتراك ينتظرون الاستفادة من ذلك وينتظرون صدور قرار بشأن طلبهم تخصيص قطعة من أرض خالي واقعة على الهضبة المطلّة على قرية بايلا لاقامة ملعب لكرة القدم. وفي أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الحكومة أنها قررت أن تمنح أرض خالي لإنشاء ملعب لكرة القدم للطائفة القبرصية التركية، إلا أن جملة من الطلبات المقدمة آحاد من القبارصة الأتراك، بعضها قدم قبل سنتين أو ثلاث سنوات، لتخصيص قطع من الأرض العامة، لا تزال معلقة، وقد آن منذ وقت طويل وأن صدور إجابة أكثر عدلا من الحكومة على طلبات كهذه؛

(ج) هناك إثارة أخرى للطائفة القبرصية التركية هي إقامة لافتة قبرصية يونانية كبيرة جدا، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، فوق المقهى القبرصي اليوناني في ساحة القرية. وهذه اللافتة التي رسمت عليها نجمة فرجينيا والعلم اليوناني تنتهك بوضوح الوضع الراهن في بايلا والاجراءات المتفق عليها لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص فيما يتعلق بالأعلام والشعارات. وعقب احتجاج هذه القوة، وافق الجانب القبرصي اليوناني على رفع اللافتة. إلا أنها بقيت في مكانها حتى الآن.

٨٠ - واستمرت نقطة المراقبة التابعة للشرطة القبرصية والواقعة على طريق لارنكا- بايلا، جنوبي المنطقة العازلة، تعترض تدفق السائحين والزوار الآخرين المتجهين الى بايلا، معرقلة بذلك اقتصاد القرية عرقلة شديدة . وقد طالبت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، على أساس متواصل بإزالة هذه العقبة.

٨١ - وواصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص اجراء مناقشات مع الجانبين من أجل توسيع نطاق الاتصالات الهاتفية المباشرة بين القبارصة الأتراك المقيمين في بايلا والشمال. وكانت السلطات القبرصية التركية، من جانبها، قد وعدت منذ وقت طويل بأن تسهل في موعد مبكر توفير الخدمات الهاتفية للقبارصة اليونانيين الذين يعيشون في كرباس والموارثة الذين يعيشون في منطقة كورماكييتي. ولكن هذا الوعد لم يتحقق ولم يبد أي من الجانبين تعاوناً في هذا الشأن. ولا تزال قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص تشجع على هذه المشاريع الانسانية الهامة.

٨٢ - ولاحظت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص أن الشخصيات السياسية لدى كلتا الطائفتين خارج بايلا تستخدم بايلا لأغراض سياسية سلبية بدلا من تشجيع القدرة الظاهرة فعلا لدى الطائفتين اللتين تقيمان هناك على العيش معا بقدر كبير من الانسجام. وليست النتيجة في صالح سكان بايلا كما أنها ليست في صالح الطائفتين بصورة عامة. وأني أدعو الجانبين الى عدم تقويض الرغبة الموجودة لدى كلتا الطائفتين في القرية في أن تكونا متعاونتين وإيجابيتين في تعاملهما مع بعضهما البعض وفي حل القضايا ذات الاهتمام المشترك في وئام وانسجام.

٨٣ - وموقف السلطات القبرصية التركية من الاتصالات بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين تقييدي للغاية. فهي كثيرا ما ترفض حرية التنقل للقبارصة الأتراك الراغبين في الذهاب الى فندق ليدرا بالاس للاتصال بالقبارصة اليونانيين، ولا تمنح هذه الحرية إلا لقلّة قليلة جدا من القبارصة الأتراك الراغبين في الذهاب الى الجزء الجنوبي من الجزيرة لذلك الغرض، وذلك فقط بعد كثير من المماطلة.

٨٤ - ومرة أخرى، خلال فترة الولاية الحالية، أعربت حكومة قبرص للأمم المتحدة عن قلقها من تواصل تغيير الأسماء الجغرافية وأسماء الأماكن في الجزء الشمالي من الجزيرة. وأعلنت الحكومة أيضا أنه، خلافا لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، حُول دير ابوستولوس فارنافاس (القديس برنابا) الى متحف لآثار العصور القديمة يضم معروضات من المجموعتين الخاصتين المعتمدين للسيد د. حجبورودرومو وم. زافوس ومن مخزونات موقع سلامس الأثري. كما أعلنت الحكومة أن كنيسة قرية ليفيرا حُولت الى جامع. وقد وجه انتباه السلطات القبرصية التركية الى هذه الأمور المثيرة للقلق.

٨٥ - كما زعمت الحكومة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، أثناء فترة الولاية الحالية، أن مقبرة قبرصية يونانية في كرفاس في الجزء الشمالي من الجزيرة قد دنست. ووجه انتباه السلطات القبرصية التركية الى هذه المسألة، فصرحت هذه السلطات بأن التلف الحديث العهد ناجم عن الإهمال لا عن التخريب المتعمد وأعربت عن قلقها إزاء حالة المقابر القبرصية التركية في الجزء الجنوبي من الجزيرة.

جيم - اللجنة المعنية بالمفقودين

٨٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض عقدت اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص أربع دورات تضمنت ١٣ جلسة. وواصلت اللجنة مناقشاتها بشأن التقارير التي قدمها الطرفان وتحقيقاتها في الحالات التي عرضت عليها حتى الآن.

٨٧ - ومن المتوقع أن يسهم تعيين الرئيس كليريدس للسيد لياندروس زاشاريادس مفوضا للشؤون الإنسانية اسهاما ايجابيا في أعمال اللجنة.

٨٨ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ كتبت من جديد الى زعماء الطرفين مشيرا بأسف الى عدم احراز أي تقدم منذ استعراضي لأعمال اللجنة (S/24050) في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢. والى الآن لم يعرض الجانب القبرصي اليوناني سوى ٢١٠ حالة لأشخاص مفقودين، بينما قدم الجانب القبرصي التركي ٢١٨ حالة فقط. وأكدت للزعميين ضرورة أن تبرهن الطائفتان بسرعة على تصميمها على دعم أعمال اللجنة. فلن يكون بوسع المجتمع الدولي ولا الأمم المتحدة، التي أيدت أهداف اللجنة ومولت جزءا كبيرا من أعمالها، أن يفهما أسباب عجز اللجنة عن العمل بفعالية بعد تسع سنوات من بداية عملها.

٨٩ - وأكدت للزعميين أهمية الحاجة الى التزام الطائفتين مجددا بالأهداف الإنسانية التي تسعى اللجنة الى تحقيقها. ولا يزال البلاغ الذي أصدرته اللجنة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٠ وتناولت فيه المسائل والصعوبات التي تواجهها اللجنة أساسا جيدا لبداية جديدة.

٩٠ - وأعلنت الزعيمين أنني اعتبر أنه من الحيوي أن تلتزم الطائفتان بما يلي:

(أ) ينبغي للطرفين أن يقدموا إلى اللجنة جميع حالات الأشخاص المفقودين دون تأخير. فذلك يسمح للجنة في جملة أمور بأن تأخذ في اعتبارها القواسم المشتركة التي تربط بعض حالات معينة أو مجموعات من الحالات بعضها ببعض، وبأن تقوم بأعمالها بشكل أكثر تنظيماً وبأن تساعد أعضائها على الوصول إلى توافق للآراء بشأن المعايير العامة لاتخاذ القرارات؛

(ب) ينبغي للجنة أن تتوصل على وجه السرعة إلى توافق للآراء بشأن معايير إجراء تحقيقاتها، مع مراعاة الاعتبارات الواردة في بلاغها المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٠.

٩١ - وينبغي أن يحترم الجميع استقلالية اللجنة وأعضائها الثلاثة ليتسنى لهم القيام بأعمالهم دون أي تدخل سياسي ولتحقيق المصلحة الإنسانية للأسر المعنية فحسب. والتدخلات الخارجية ذات الطابع السياسي لا تؤدي إلا إلى تقويض أعمالهم. وينبغي لكل من العضوين القبرصيين في اللجنة أن يتلقى التأييد اللازم من سلطاته.

٩٢ - وعندما طلبت من الزعيمين تأييد النهج المشار إليه آنفاً، أعلمتهم أنني طلبت من العضو الثالث أن يقدم لي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ تقريراً كاملاً عن الحالة في ذلك الوقت، وبأنني سأقوم، استناداً إلى ذلك التقرير، باستعراض عمل اللجنة استعراضاً دقيقاً وتقييم مدى استحقاقها لدعم الأمم المتحدة المستمر.

ثالثاً - الملاحظات

٩٣ - انخفض عدد أفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ من ١٣٢ ٢ فرداً إلى ١ ٢٠٣ أفراد، أي بـ ٤٣,٦ في المائة، نتيجة لقرارات الحكومات المساهمة بقوات بسحب قواتها أو تخفيضها كثيراً. وقد استعاض عن سرية عربات فيريت سكاوت الـ ٢٨ بعدد أقل من حاملات الجنود المدرعة. وقلت الآن كثافة تغطية القوة لخط وقف إطلاق النار عما كانت عليه من قبل. وتأثرت قدرتها على الرد عندما تجد الحوادث (٩٠ حادثاً شهرياً في المتوسط) وعلى منعها من التصعيد. وبقيت ولاية القوة في الوقت نفسه دون تغيير، كما بقيت مهامها محددة بتلك الولاية أساساً.

٩٤ - وقد استوعب قائد القوة آثار التخفيضات المتعاقبة في عدد أفراد القوة وببذل قصاراه للسيطرة على المنطقة العازلة، والقيام بالمهام الإنسانية التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص.

وقد عدل تنظيم القوة بنقل جزء أكبر من أفراد الكتيبة الى المنطقة العازلة، واعادة تنظيم نظام مخافر المراقبة معتمدا بدرجة أكبر على الدوريات المتنقلة وبدأ يتخلى للطرفين عن بعض العمليات الانسانية التي كانت تتولاها القوة. ونتيجة لذلك سيكون بوسع القوة أن تقوم بمهامها طالما بقي العسكريون على الجانبين في المستوى الحالي من الانضباط والتعاون مع القوة وما لم تحدث أحداث خطيرة.

٩٥ - وطلب مني مجلس الأمن في قراره ٨٣١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣ أن أدرس مسألة الخطوات التدريجية الممكن اتخاذها لانشاء قوة مراقبة تدعمها ثلاث أو أربع سرايا من المشاة، تمشيا مع محتويات الفقرة ١٧ من تقريري المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٣ (S/25492).

٩٦ - وخلال استعراض القوة في عام ١٩٩٠، نوقشت مسألة استعمال عدد كبير من المراقبين العسكريين في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص. ونظر كل من قائد القوة والأمانة العامة من جديد في هذه المسألة، وخلصا الى أنه لا تزال هناك عدة أسباب تجعل من المستحسن جدا عدم وزع مراقبين عسكريين.

٩٧ - ويتطلب تمكين بعثة من المراقبين غير المسلحين من رصد وقف إطلاق النار ومراقبة المنطقة العازلة الوفاء ببعض الشروط. إذ يجب أن يكون هناك اتفاق واضح بين الطرفين على تحديد خطوط وقف إطلاق النار وعلى القواعد التي تنظم ما يسمح به وما لا يسمح به في إطار اتفاق وقف إطلاق النار. وينبغي أن تكون خطوط النار بعيدة عن بعضها بما يكفي للحد من خطر حدوث أعمال استفزازية تؤدي الى استئناف غير مقصود لعمليات القتال. وينبغي أن يكون للمراقبين حرية الحركة وراء خطوط وقف إطلاق النار والحصول على التعاون الكامل من الطرفين بما في ذلك قبول قراراتهم في حالات الخلاف. ويجب قبل كل شيء أن تكون الحالة بحيث تسمح لمراقبين عسكريين غير مسلحين بالسيطرة على أية توترات محلية وتخفيفها بالتدخل والتفاوض فقط دون حاجة الى أن تتدخل الأمم المتحدة ماديا للفصل بين الجانبين.

٩٨ - وهذه المتطلبات غير موجودة بدرجة كافية حاليا في قبرص. فلا يوجد اتفاق واضح بين الجانبين على تحديد جميع أجزاء خطوط وقف إطلاق النار أو على المسموح به في إطار وقف إطلاق النار. وخطوط وقف إطلاق النار متقاربة جدا في بعض الأماكن. وتشجع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، كجزء من ولايتها، على استئناف النشاط الاقتصادي في المنطقة العازلة، ولكن الريبة الشديدة بين الجانبين جعلت القوة تراقب هذا النشاط عن كثب لكي لا يؤدي الى وقوع حوادث. ويتطلب هذا من القوة، الى جانب القدرة على مراقبة الحوادث التي قد تتسبب في استئناف القتال، القيام بتدبير وقائي لوزع سريع جدا لقوات مسلحة تحتل الميدان بين الجانبين عند حدوث حادث يهدد بانفلات السيطرة على الحالة. وإني أؤيد الاستنتاج بأن هذه الاعتبارات تستبعد خيار تحويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص الى بعثة مراقبين.

٩٩ - ودرس أيضا الخيار البديل المتمثل في تقسيم مهام قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص بين مشاة ومراقبين عسكريين. وبحث أيضا مسألة إمكانية تحقيق وفورات في القوة البشرية بالابقاء على وجود مشاة القوة في أشد المناطق توترا. لاسيما في نيقوسيا وضواحيها، والاعتماد على مراقبي الأمم المتحدة العسكريين على الأقل في بعض المناطق الريفية حيث الحوادث قليلة نسبيا. ويتولى مراقبو الأمم المتحدة العسكريون في هذه المناطق المراقبة في المراكز ويقومون بدوريات متنقلة ويطلبون عند الحاجة تعزيزا من القوة المركزية. وهذا في الواقع مماثل جدا لما تقوم به القوة حاليا. والفرق هو أن مراكز المراقبة يشغلها جنود وضباط صف قادرين على وزع دورية مسلحة بمجرد مشاهدة حادث بمقربة منهم، في حين أن المراقبين العسكريين غير مسلحين ولن تكون لهم تلك القدرة. ولجميع هذه الأسباب، لا أوصي بهذا الخيار.

١٠٠ - وقد عين مؤخرا عدد محدود (١٢) من المراقبين العسكريين في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص. وقد ألحق هؤلاء الضباط بالقطاعات الثلاثة الموجودة ويقومون بمهام الاستكشاف والاتصال والعمليات الانسانية. ولما كانت مهمتهم تستمر لمدة عام في حين أن تعيين وحدات المشاة يدوم ٦ الى ٨ أشهر، فإن المراقبين العسكريين الـ ١٢ يمثلون استمرارية مفيدة بين وحدة عاملة وأخرى تحل محلها. ويعتقد قائد القوة أن عدد المراقبين العسكريين الموجودين حاليا يكفي للقيام بهذه المهام في الظروف الراهنة وحسب التشكيل الحالي. على أني زودته مع ذلك بتعليمات ليبقي في ذهنة إمكانية التوصية بوزع مراقبين عسكريين اضافيين إذا كان ذلك يسمح بتحقيق وفورات في القوة البشرية دون المساس بفعالية القوة في العمليات.

١٠١ - وعلى حين نجحت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص في المحافظة على السلم، فإن الجانبين لم يفتنما الفرصة السانحة للتوصل الى اتفاق عام. وكثيرا ما يتساءل البعض عما اذا لم تكن القوة جزءا من المشكلة في قبرص وليست جزءا من الحل. والسؤال التايح هو الى متى ستبقى القوة في الجزيرة. ولمجلس الأمن، عند النظر في هذين السؤالين، أن يأخذ في اعتباره، في جملة أمور، الاعتبارات التالية:

(أ) لكل جانب منظوره الخاص بشأن مستقبل القوة. فالجانب القبرصي اليوناني يعتبر بقاء القوة بكامل أفرادها أو زيادة عددهم عنصرا حيويا طالما بقيت الحالة في الجزيرة على حالها، لأسباب منها الجوانب الأمنية وبالنظر للتغيرات الديموغرافية التي حدثت في الجزء الشمالي من الجزيرة. أما الجانب القبرصي التركي فغالبا ما يقول أنه لا يعترض كثيرا على بقاء القوة في الجزيرة. كما أنه لا يرغب بشكل خاص في استمرار وجودها، لأن الأمن والاستقرار في الجزيرة يكفلهما وجود القوات التركية بأعداد كبيرة:

(ب) ولا شك أنه إذا سحبت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص فإن المنطقة العازلة الحالية، التي تمثل ٣ في المائة من الجزيرة، ستفري الطرفين بملئها، جزئيا على الأقل. وهذا، الى جانب تقارب خطوط وقف إطلاق النار في بعض المواقع الحساسة، سيؤدي الى حوادث تتفاقم، في حالة عدم وجود القوة، وتخرج عن السيطرة وقد تؤدي الى نزاع ذي عواقب خطيرة بالنسبة لأمن الطائفتين والمنطقة بأكملها. وسيقتضي ذلك أيضا على أي أمل في النجاح في تقديم مهمة المساعي الحميدة التي أقوم بها؛

(ج) إن الأمر الواقع، الذي اعتبره مجلس الأمن غير مقبول، جاء نتيجة لاستعمال القوة وهو مدعوم باستعمال القوة العسكرية. وهذا الأمر الواقع غير مجد على المدى الطويل. وإنما يلزم، عن طريق التفاوض إيجاد تسوية تقبلها الطائفتان في قبرص. ومن شروط تحقيق هذه التسوية استمرار الهدوء بين خطوط وقف إطلاق النار.

١٠٢ - وهناك مبررات قوية لمطالبة الطرفين في الجزيرة، وكذلك من تركيا واليونان، العمل بمزيد من الفعالية للتوصل الى تسوية تفاوضية، لتناظر الجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي. وتتضمن مسؤولية الجانبين بشكل خاص العناصر التالية:

(أ) يجب أن يظهر الجانبان استعدادا جديا لقبول الحلول التوفيقية. فالإقتصار على التفكير في الماضي يحكم على قبرص بمستقبل قاتم. وعليهما التحلي بالشجاعة واتساع الأفق لتخيل وتحقيق أفضل ما يمكن تحقيقه في قبرص. ولا يوجد أي حل يستحق القبول، بل لا يوجد أي حل يتفق عليه إطلاقا، دون قدر من التكلفة السياسية المحلية للزعامة على كل من الجانبين؛

(ب) على الطرفين أن يعملوا بفعالية لتعزيز روح التسامح والمصالحة وكلاهما بحاجة الى ذلك. فلا أحد من الطرفين يدرس لغة الآخر في مدارسهم. والسلطات القبرصية التركية لا تشجع أفراد طائفتها على الاتصال والتعامل مع القبارصة اليونانيين، بل غالبا ما تمنعهم من ذلك. والبرامج التي تشمل الطائفتين، مثل برامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تبذل جهدا كبيرا لا لزوم له لمحاولة التغلب على هذا العائق؛

(ج) تسود الجانب القبرصي اليوناني نزعة الى تجنب التعامل مع الجانب القبرصي التركي في الظروف الراهنة. وقد تعرض مؤخرا مثلا عدد من الأفراد القبارصة اليونانيين المشتركين في مجهود حميد مشترك بين الطائفتين يدعو الى نوع جديد من التفكير العملي الى حملة تشكيك ودم في الصحافة القبرصية اليونانية، وهي حملة لا يمكن وصفها إلا بالتهيوّات المريضة، وقد انضم اليها جزء كبير من المؤسسة السياسية القبرصية اليونانية؛

(د) ويقوم كل من الجانبين في نفس الوقت الذي يدعيان فيه السعي الى التوصل الى تسوية مقبولة من الجانبين والى إقامة مجتمع مؤلف من الطائفتين واتحاد بين المنطقتين، بحملة دعائية لا تنتهي على الجانب الآخر تتعارض مع هذا الهدف. ولم تسلم حتى الكتب المدرسية من هذه الحملة. وهو أمر يجب أن يتغير.

١٠٢ - وإنني أعتزم التركيز على مجموعة تدابير بناء الثقة في المستقبل القريب. والمجموعة جيدة وستضفي على الجانبين فوائد هامة ومتناسبة. ويرمي هذا الجهد الى تيسير التوصل الى اتفاق إطاري عام استنادا الى مجموعة من الأفكار وهو ليس بديلا لذلك الاتفاق.

١٠٤ - وسأستأنف، بعد انتخابات الطائفة القبرصية التركية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر اتصالاتي المكثفة مع الجانبين ومع تركيا. ومن المتوقع أن يسفر دعم حكومة تركيا المعلن لمجموعة التدابير وتطميناتها بإمكانية حدوث تطورات سريعة الى نتائج ايجابية. ومن المهم أيضا أن يبدي الجانب القبرصي اليوناني استعدادا لاتخاذ الخطوات المحددة التي تتطلبها مجموعة التدابير. وإنني أقترح أن أقدم الى مجلس الأمن تقريراً لاحقاً عن نتيجة جهودي بحلول نهاية شباط/فبراير ١٩٩٤.

١٠٥ - وفي أثناء ذلك، أدعو مرة أخرى، كخطوة أولى نحو انسحاب القوات غير القبرصية الذي ترمي اليه مجموعة الأفكار، الى تخفيض القوات التركية في الجزيرة الى المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٨٢، وأن يقابل ذلك وقف برامج اقتناء الأسلحة من الجانب القبرصي اليوناني.

١٠٦ - وأدعو أيضا العسكريين في الجانبين الى التعاون مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص على توسيع نطاق اتفاق عام ١٩٨٩ بشأن عدم وجود قوات ليشمل جميع المناطق الواقعة ضمن المنطقة العازلة التي يوجد فيها كل من الجانبين على مقربة شديدة من الآخر. وسيؤدي اخلاء هذه المواقع الى التخفيض كثيرا من التوترات في المنطقة العازلة والى تيسير مهام قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص.

١٠٧ - وإنني أحث أيضا السلطات العسكرية في الجانبين، لاسيما القوات التركية، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٨٣٩ (١٩٩٣)، الى الدخول في التزامات متبادلة لحظر وجود الذخائر الحية أو الأسلحة عدا الأسلحة اليدوية على امتداد خط وقف اطلاق النار وأيضا حظر اطلاق النار ضمن حدود الرؤية أو السمع من المنطقة العازلة.

١٠٨ - وفي الظروف الراهنة أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص ستة أشهر إضافية حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ووفقا للممارسة المستقرة، قمت بمشاورات في هذا الشأن مع الأطراف المعنية وسأطلع المجلس على هذه المشاورات بمجرد اكتمالها.

١٠٩ - وإني إغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات وبالشرطة المدنية في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص على ما قدمته من دعم لهذه العملية الهامة التي تحافظ فيها الأمم المتحدة على السلم. وأود أيضا أن أشكر الحكومات التي قدمت تبرعات لتمويل القوة والتي أعلنت أنها ستتبرع في المستقبل.

١١٠ - وأود في الختام أن أشيد بممثلي الخاص، السيد جو كلارك، وبنائب ممثلي الخاص، السيد غوستاف فايسل، وبقائد القوة الماجور جنرال مايكل مينيهان، وبأفراد القوة العسكريين والمدنيين الذين يواصلون بفعالية وتفان الوفاء بمسؤولياتهم الهامة والصعبة التي عهد بها اليهم مجلس الأمن.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الخامسة والثلاثون، الملحق الخاص بتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، الوثيقة S/14275 والحاشية ٥٧.

(٢) المرجع نفسه، السنة الرابعة والثلاثون، الملحق الخاص بنيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٧٩، الوثيقة S/13369 الفقرة ١٧.

(٣) انظر الوثيقة A/47/1001.

(٤) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة التاسعة عشرة، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٦٤، الوثيقة A/5634 و Corr.1، المرفق.

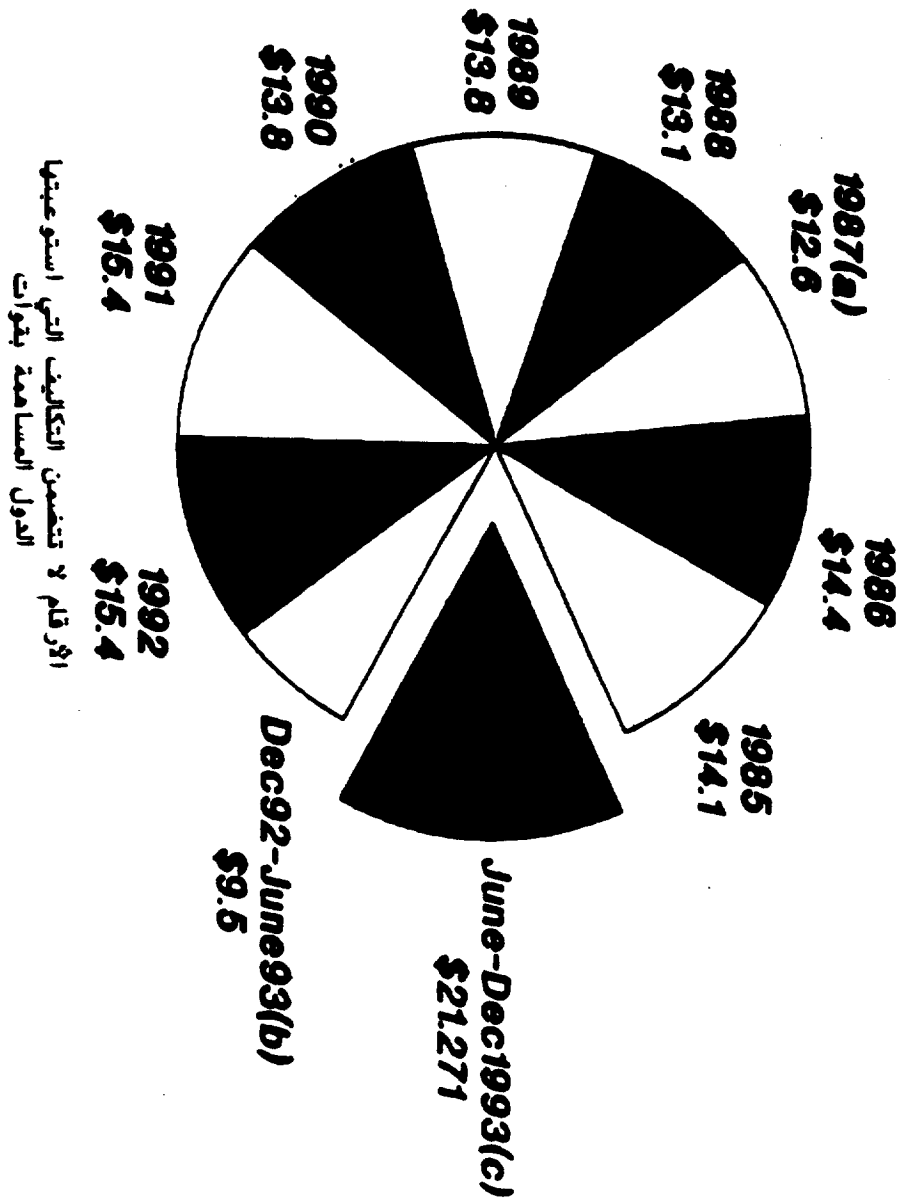
(٥) انظر، المرجع نفسه، السنة الأربعون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، الوثيقة S/17652، الفقرة ١٩.

المرفق الأول

مقارنة لتكاليف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

التكاليف المدرجة في الميزانية لولاية مدتها ستة أشهر

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



استجبت المكتبة السويدية في كانون الأول/يناير ١٩٨٧
انخفض عدد أفراد القوة بـ ٥٩٠ (انظر S/24917)
اعتبارات الفترة حزيران/يونيه - كانون الأول/يناير ١٩٩٣

(ب)
(ج)
(د)

المرفق الثاني
التبرعات : النقدية والمعلنة منذ بدء العملية وحتى
١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المجموع من ٢٧ آذار/مارس ١٩٦٤ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣	البلد
٢ ٠٠٠	الأردن
٩٢٣ ٢٣٧	اسبانيا
٣ ٦١٩ ٨٧٩	استراليا
٢٦ ٥٠٠	اسرائيل
٣٥ ٣٤٢ ٣٤٦	ألمانيا
٣٠ ٠٠٠	الإمارات العربية المتحدة
٥٠٠	أنتيغوا وبربودا
١٥ ٠٠٠	اندونيسيا
١٤ ٠٠٠	أوروغواي
٩٤ ٥٠٠	إيران (جمهورية - الإسلامية)
٥٠ ٠٠٠	أيرلندا
١٩٦ ٧٠١	آيسلندا
١١ ٢٩٧ ٠٣٠	إيطاليا
٧٧ ٧٩١	باكستان
٨ ٥٠٠	بربادوس
١٢ ٠٠٠	البرتغال
١٤ ٠٠٠	بروني دار السلام
٦ ٥١٨ ٥١٧	بلجيكا
٢ ٠٠٠	بنما
٥٠٠	بوتسوانا

المرفق الثاني (تابع)

المجموع من ٢٧ آذار/مارس ١٩٦٤
إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣

البلد	
تايلند	١٠ ٥٠٠
تركيا	١ ٨٣٩ ٢٥٣
ترينيداد وتوباغو	٢ ٤٠٠
توغو	١٢ ٢٠٩
تونس	٣ ٠٠٠
جامايكا	٣٦ ٧٨٣
جزر البهاما	١٨ ٥٠٠
الجمهورية العربية الليبية	٥٠ ٠٠٠
جمهورية تنزانيا المتحدة	٧ ٠٠٠
جمهورية كوريا	١٦ ٠٠٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١ ٥٠٠
الدانمرك	٦ ٥٨٩ ٣٢٨
زائير	٣٦ ٠٠٠
زامبيا	٤٥ ٣٧٩
زمبابوي	٢٤ ٩١٨
سري لانكا	٤ ٠٠٠
سنغافورة	٩ ٠٠٠
السويد	٨ ٦٤٥ ٠٠٠
سويسرا	١٨ ٨٨٢ ٣٧٣
سيراليون	٤٦ ٤٢٥

المرفق الثاني (تابع)

المجموع من ٢٧ آذار/مارس ١٩٦٤
إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣

البلد	
الصومال	١ ٠٠٠
العراق	٥٠ ٠٠٠
عمان	٨ ٠٠٠
غانا	٧٦ ٨٩٧
غيانا	١٢ ٨١٦
فرنسا	٥١٧ ٩٢٧
الغلبين	١٦ ٤٤٣
فنزويلا	٧٢ ٩٨٢
فنلندا	١ ٠٥٠ ٠٠٠
فييت نام	٤ ٠٠٠
قبرص	١١ ٢٥٦ ٢٥٩
قطر	٢١ ٠٠٠
الكاميرون	٢٨ ٨٥٣
كمبوديا	٦٠٠
كوت ديفوار	٦٠ ٠٠٠
الكويت	١٦٥ ٠٠٠
لبنان	٥ ١٩٤
لختنشتاين	٢ ٠٠٠
لكسمبرغ	٢٤٢ ٢٤٦
ليبيريا	١١ ٨٢١

المرفق الثاني (تابع)

المجموع من ٢٧ آذار/مارس ١٩٦٤
إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣

البلد	
مالطة	٩ ٦٢٢
ماليزيا	١٧ ٥٠٠
المغرب	٢٠ ٠٠٠
ملاوي	٦ ٣٦٣
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٨٩ ١٩١ ٢٦٣
موريتانيا	٤ ٣٧٠
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	٣٠٠
النرويج	١٣ ٧٩٨ ٢٧٥
النمسا	٦ ١٩٠ ٠٠٠
نيبال	٢ ٤٠٠
النيجر	٢ ٠٤١
نيجيريا	٤٨ ٠٧٠
نيوزيلندا	٧١ ١٣٧
الهند	١٢٠ ٠٠٠
هولندا	٢ ٥١٨ ٤٢٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٣٤ ٣٠٦ ٠٩٢
اليابان	٨ ٠٤٠ ٠٠٠
يوغوسلافيا	١٤٠ ٠٠٠
اليونان	٢٧ ٦٢٠ ٣١١
المجموع	٤٩٠ ٢٣٣ ٩٧٥

塞浦路斯 • CYPRE • КИПР • CHIPRE
 حوض ططية
 区界
 District boundary
 Limite de district
 Γραμμή ορίων
 Limite de distrito

مطار، هبوط
 机场，简易机场
 Airfield, airstrip
 Aéroport, terrain d'atterrissage
 Αεροδρόμιο
 Aeropuerto, pista de aterrizaje

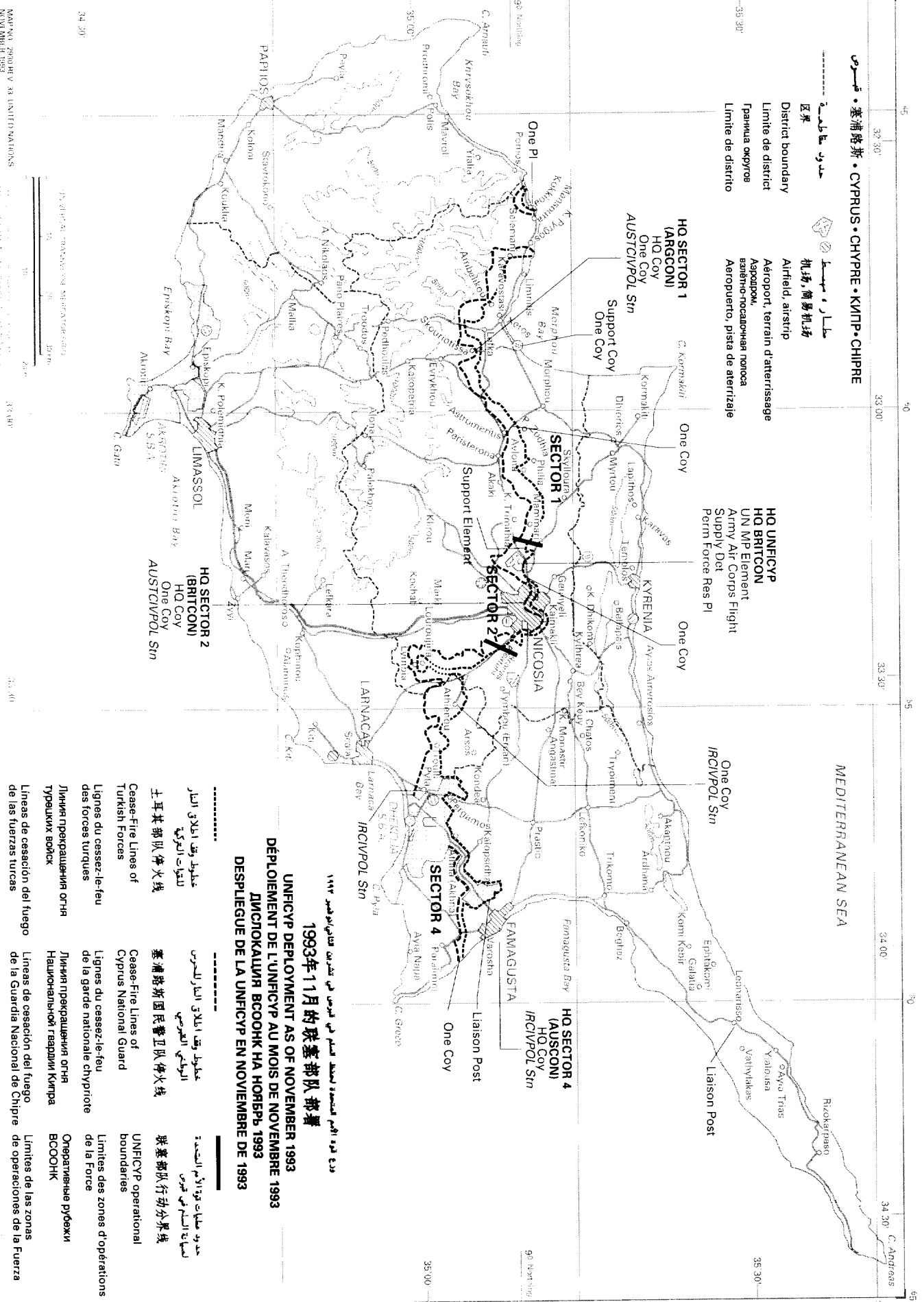
HQ UNFICYP
 HQ BRITCON
 UN MP Element
 Army Air Corps Flight
 Supply Det
 Perm Force Res Pl

HQ SECTOR 1
 (ARGCON)
 HQ Coy
 AUSTCIVPOL Sqn
 Support Coy
 One Coy

SECTOR 1
 SECTOR 2
 SECTOR 3
 SECTOR 4

HQ SECTOR 4
 (AUSCON)
 HQ Coy
 IRCIVPOL Sqn
 Liaison Post

HQ SECTOR 2
 (BRITCON)
 HQ Coy
 AUSTCIVPOL Sqn



1993年11月的联塞部队部署
 UNFICYP DEPLOYMENT AS OF NOVEMBER 1993
 ДИСПОЗИЦИЯ ВСОООН НА НОЯБРЬ 1993
 DESPLIEGUE DE LA UNFICYP EN NOVEMBRE DE 1993

1. 停火线
 土耳其部队 停火线
 Turkish Forces
 Cease-Fire Lines of
 Cyprus National Guard
 塞浦路斯国民警卫队 停火线
 联塞部队行动分界线
 UNFICYP operational
 boundaries
 联塞部队行动分界线
 UNFICYP operational
 boundaries